



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الثانية - الدورة الربيعية 2005م - العدد: 09

### الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأربعاء 01 جمادى الأولى 1426هـ -  
الموافق 08 جوان 2005م (مساءً)

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 03 جمادى الثانية 1426هـ

الموافق 09 جويلية 2005م

# فهرس

1- محضر الجلسة العلنية الثامنة ..... ص 03

■ مواصلة المناقشة العامة حول بيان السياسة العامة للحكومة.

2 - ملحق ..... ص 45

■ تدخلان كتابيان.

محضر الجلسة العلنية التاسعة  
المنعقدة يوم الأربعاء 01 جمادى الأولى 1426هـ  
الموافق 08 جوان 2005م (مساءً)

كانت في وضع خطير، كانت الدولة مهددة بالانهيار، والاقتصاد محطماً والشعب يعيش في أزمة ولا ننسى العشرية الدموية وما خسرناه من الأرواح، وما تحطم من الاقتصاد، تراجعنا إلى الوراء بثلاثين سنة في ميدان التنمية!

ولهذا نقول بأنه نسجل اليوم بارتياح الخطوات الهامة والتقدم في التنمية، في استرجاع سلطة وهيبة الدولة القادرة على حماية المواطن، وتضمن أمنه وممتلكاته وتضمن أمن التراب الوطني ووحدة الشعب الجزائري، ولهذا نقول إننا اليوم في حاجة لحوار بناء موضوعي، وهذا يتركني أقول بصفة عامة، التقرير وتدخلات الأخ رئيس الحكومة أنا أتبنى كل الإنجازات التي حققت، وأتبنى وأساند كل الإيجابيات التي تحققت، والجزائر اليوم والحمد لله خرجت من الظلمات وهي في الطريق الذي يضمن لنا مكاننا في قطار العولمة، والذي يرغب ألا يصعد في القطار ويبقى متجمداً في ذهنه وفي أفكاره يتركه الله في مكانه، الجزائر اليوم في وتيرة التنمية.

الجزائر في حاجة لممارسة الديمقراطية، صحيح يجب أن تكون هناك معارضة، ولكننا اليوم لا نحتاج إلى معارضة الكعكة ولا نحتاج إلى معارضة السم، نحن اليوم نحتاج إلى ممارسة الديمقراطية بوعي وبوطنية. لما سجلت كل الإيجابيات وأيدتها، هذا لا يمنع من التطرق إلى النقائص، الضعف، العراقيل، هذه يجب أن نذكرها ومن ضمن النقائص نتكلم عن تجاوب السلطات والمسؤولين مع الشعب والمواطنين، وأفتح هنا قوساً كي أقول لو أن رئيس بلدية عندما يكتب له مواطن شكاية، فيرد عليه لا يذهب إلى رئيس الدائرة ولو أن رئيس الدائرة عندما يكتبه مواطن يرد عليه، فلو كان للمواطن حق أجابه وإن لم يكن له حق يخبره بأنه ليس لديه الحق، ولو أن رئيس الدائرة يجيب فلن يذهب المواطن إلى الوالي.

نحن نشاهد اليوم في الولايات أيام الاستقبال

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة  
الخامسة والأربعين زوالاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. نستأنف أشغال جلستنا هذه، المخصصة للنقاش العام حول بيان السياسة العامة للحكومة ومباشرة أحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بودينة.

السيد مصطفى بودينة: شكراً سيدي الرئيس. بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة المحترم، السادة والسيدات أعضاء الحكومة المحترمين، زميلاتي، زملائي، السادة الحضور.

خمس دقائق لا تكفي أبداً لكي نتطرق لأهم القضايا التي تهم الوطن وخاصة في هذه الفرصة التي أعطيت لنا لنقيم مدى تطبيق برنامج الحكومة، برنامج الحكومة المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، أيضاً أحدد تدخلتي في نقطتين أو بابين: باب يتعلق بالدولة ومؤسساتها وسلطاتها، وباب يتعلق – وليسمح لي رئيس الحكومة إذا استعرت عبارته – بسلة الاقتصاد والتنمية.

الواقع أننا لما نقيم اليوم الوضع بصفة عامة للبلاد، ونقيم مدى تطبيق برنامج الحكومة يتركنا ننظر قليلاً إلى الوراء من أين أتت الجزائر؟ أين كانت؟

محمد دراوي.

**السيد محمد دراوي:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أصحاب المعالي أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

الجميع يعلم أن ولاية بومرداس قد تعرضت لزلزال عنيف مساء يوم الأربعاء 21 ماي، ولم تسلم المنطقة من الهزات الارتدادية التي كانت هي الأخرى عنيفة وقوية، ودمرت ما صمد خلال الهزة الرئيسية الأولى، فأصبحت المنطقة منكوبة بأتم معنى الكلمة على جميع المستويات، وأمام هول الكارثة، سارعت الدولة لاحتضان أبنائها وتضميد جراحهم والتخفيف من آلامهم أمام غضب الطبيعة فبادر فخامة رئيس الجمهورية باستنفار جميع الإمكانيات البشرية والمادية للقضاء على كل مظاهر الخراب والدمار اللذين خلفهما الزلزال والتكفل بسكان المنطقة من حيث الرعاية الصحية والإيواء وتمدرس التلاميذ وغيرها من الاحتياجات الحيوية والمستعجلة للمواطنين.

سيدي الرئيس،

لا غرو أن الحكومة بقيادة السيد أحمد أويحي، قد أخذت على عاتقها وقطعت على نفسها عهدا أن تجسد البرنامج الاستعجالي الذي سطره فخامة رئيس الجمهورية لفائدة المنطقة وسكانها، ولم تدخر جهدا في الوفاء بالتزاماتها أمام مواطنيها وهو ما نلمسه اليوم في الواقع بشهادة سكان المنطقة بعد أن مرت على هول الكارثة سنتان، ولا يتسع المقام لذكر أو لسرد الإنجازات التي تحققت اليوم.

سيدي الرئيس،

لا يجوز في رأيي نكران كل تلك الجهود أو التغاضي عنها لأغراض سياسية بل الواجب الوطني

مكتظة بالمواطنين ينتظرون أن يستقبلهم الوالي، ثم إن المواطنين لما لا يستقبلهم الوالي يأتون في القطار وفي الحافلات وفي سيارات الطاكسي يحاولون أن يستقبلهم الوزير! فإذا استقبلهم الوزير عطلوه عن أشغاله، وإذا لم يستقبلهم راسلوا رئيس الجمهورية واليوم أطنان وأطنان من الرسائل والشكاوى تذهب إلى رئيس الجمهورية !!

هذا يتركني كذلك أتحدث عن الإتصال والعلاقات بين المؤسسات والسلطات: حتى على مستوى البرلمان، أعضاء البرلمان مع الحكومة، إسمحو لي إخواني الوزراء ليس لأجرح أو لأنتقد، ولكن ملاحظة أخوية، إذا كان البرلماني لا يستطيع الإتصال بالوزير ونحن نتكلم بدراية، عشرون مكالمة هاتفية ولا رد! دوماً نصطدم بسد الكاتبة! الوزير مشغول! الوزير في إجتماع! الوزير في مهمة! طيب! لا نعمم الأمر على كل الوزراء، فهناك إخوان من الوزراء عندما نهاتفهم يتصلون بنا عند دخولهم من زيارتهم أو عند خروجهم من الاجتماع، ويستفسرون ما الأمر؟ ولكن هناك وزراء كانوا زملاء معنا في المجلس ولما أصبحوا وزراء غيروا حتى رقم هاتفيهم النقال!! لماذا أقول هذا؟ نحن اليوم ...

**السيد الرئيس:** إستغرقت المدّة في المقدمة، السيد بoudine لقد أخذت سبع دقائق وليس خمسا.

**السيد مصطفى بoudine:** نحن متأخرون كثيرا فيما يخص الإصلاحات خاصة في قطاع البنوك، البنوك اليوم تعرقل التنمية، وحتى تصرفات بعض المسؤولين، أذكر بنك وهران (CPA)، مواطن وضع فيه خمسمائة مليون في حسابه ثم لما ذهب لسحب أمواله قيل له لقد سحبت!؟ ومن سحبها؟ قيل له: السرّ البنكي!! هذه حتى في (Les républiques bananières) لم تقع! مسؤول هذا البنك ألا يحتاج إلى عقاب؟ أين هي الرقابة؟ الرقابة يجب أن تكون قبلية وبعديّة على المسؤولين الذين يمارسون التنفيذ والذين يمارسون المسؤولية التنفيذية. شكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** بارك الله فيك، الكلمة الآن للسيد

مختلف المجالات الحيوية مثل إعادة إنطلاق الورشات الكبرى مثل مطار هوارى بومدين الدولي، ميترو الجزائر، الطريق السريع شرق - غرب وكذا برنامج الدعم والإنعاش الفلاحي وكذلك العمل على تهدئة الأجواء والقضاء على بوادر الفتنة من خلال الحوار المسؤول والحضاري الذي يقوده السيد رئيس الحكومة مع حركة العروش: إننا نشتم كل هذه الجهود ونباركها وندعو لها بالنجاح.

وختاما، أعود إلى ولاية بومرداس لألفت عناية الطاقم الحكومي إلى ضرورة مواصلة الجهود للتكفل بإسكان بقية المواطنين الذين ما يزالون يقطنون داخل الشاليهات، ومتابعة الأشغال التي هي في طور الإنجاز سواء ما تعلق منها بالمؤسسات الإستشفائية أو التعليمية أو المرافق الاجتماعية وغيرها. وتجدر الإشارة هنا كذلك إلى ضرورة الالتفات إلى التجار الكبار الذين تضرروا كثيرا من جراء الزلزال ولم يتم التكفل بهم بعد: كما يجب استخلاص الدروس والعبر من تلك الكارثة خاصة في مجال مقاييس وطرق البناء وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لتجنب أو على الأقل التقليل من المخاطر والنتائج المؤلمة خصوصا و...

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد دراوي، الكلمة للسيد ناصر بوداش.

**السيد ناصر بوداش:** شكرا سيدي الرئيس.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، نقول تحية تقدير واحترام لكل ضحايا الإرهاب، تحية تقدير واحترام لكل (Patriotes) الجزائر، تحية تقدير واحترام لكل الرجال والنساء الذين وقفوا كي تبقى الجزائر واقفة كي نجتمع اليوم في هذا المجلس، كي نتكلم عن بيان السياسة العامة. أما بعد؛ سيدي رئيس الحكومة، لكل فرد في هذه

يملي علينا أن نقول للمحسن أحسنت، وللمسيء أسأت، كما تقتضي منا الأمانة أن نرفع من هذا المنبر البرلماني المفتوح على إنشغالات واهتمامات المواطنين والمواطنين أسمى عبارات الشكر والعرفان والامتنان إلى فخامة رئيس الجمهورية على الرعاية الكريمة والإنسانية التي خص بها منطقة بومرداس وسكانها، وصادق مواساته لهم في محنتهم عقب الزلزال فله منا تحية تقدير واعتبار على حرصه الشخصي ومتابعته اليومية والميدانية لتنفيذ البرنامج الاستعجالي المسطر لفائدة ولاية بومرداس وبعض الولايات المنكوبة: كما نوجه شكرنا وامتناننا إلى السيد أحمد أويحي، رئيس الحكومة وطاقمه، الذين لم يدخروا جهدا في مسح كل آثار الكارثة وإعادة الإعمار والإسكان تنفيذاً لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية وها هي بومرداس اليوم بوجهها العمراني الجديد بفضل جهود الرجال المخلصين، كما لا تفوتني الفرصة لأنوه بجهود منتخبي الولاية في جميع المستويات وكذا السلطات المحلية لكل الولاية.

سيدي الرئيس،

إسمحوا لي بهذه المناسبة كذلك أن أتوجه - أصالة عن نفسي ونيابة عن سكان ولاية بومرداس وخصوصا منطقة زموري - بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى جميع زميلاتي الفضليات وزملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة وعلى رأسهم شخصكم الكريم، سيدي الرئيس، على البادرة الطيبة والإنسانية التي ساهم بها أعضاء المجلس من خلال تضامنهم مع سكان المنطقة المنكوبة، وذلك بالتكفل ببناء عيادة توليد جديدة وعصرية ببلدية زموري بعد تحطم العيادة السابقة إثر الزلزال والتي تفضلتم سيدي الرئيس بتدشينها في بداية الشهر الجاري: إنها لافتة إنسانية سامية تسجل لمجلس الأمة في عهدتكم وتندرج ضمن ممارسة مجلسنا لمهامه النبيلة تجاه المواطنين والمواطنين وفق ما ينص عليه الدستور.

سيدي الرئيس،

قبل أن أختتم أريد أن أعبر عن ارتياحي الكبير للعمل الجبار الذي تقوم به الحكومة منذ تولي زمامها السيد أحمد أويحي إذ تشهد بلادنا ديناميكية كبيرة في

وبتغليب صوت العقل.

نحن في هذه المجالس، مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، من أجل مهمة مشتركة ونبيلة نخضع للالتزام بنتيجة، أما نضالاتنا التي لم ينكرها علينا أحد فلها مقررات الأحزاب. نعم، مقررات الأحزاب وللبعث الصالونات وأما من لا انتمء له فذلك أدعى أن يتفرغ لمهمته.

على كل مناضل حقيقي - إخواني - أن يشارك في تنشيط وتفعيل الحياة العامة وإضفاء الحيوية على علاقة المواطن بالمجتمع والدولة، وعلى كاهل المناضل السياسي أعباء ومسؤوليات قد نذر نفسه لها بمجرد إختياره طريق النضال منها تفعيل وتنشيط الحياة العامة، وإضفاء الحيوية على علاقة المواطن بالمجتمع والدولة ولا يكون الانتساب إلى الجماعة الوطنية بالخصومة والعداء ولا بالحياد والجفاء بل عماده التفاعل والإنتماء وإن أرقى صور هذا الإنتماء أن تكون مصالحة دائمة مستمرة بين المواطن وجماعته، يسعى فيها كل طرف في أداء إلتزام طبيعي بتحقيق سبب وجوده أولاً الذي لا يكون إلا بتمكين سبب وجود الآخر إذ لا يمكن للمرء أن ينتمي إلى العدم، كما لا يمكن لجماعة أن تقوم على الفراغ.

إن المصالحة الوطنية إنما حديث عن أساس المواطنة التي بدونها لا يمكن تصور مجتمع ديناميكي وهي في الوقت نفسه سبب وجود المناضل السياسي فلا نضال بدون مواطنة ولا مواطنة بدون مصالحة في دولة تطالب المواطن بتفعيل سيادته في مختلف مناحي الحياة لإعطاء المعنى المطلوب، وإضفاء الشرعية اللازمة على كل مشروع.

سيدي رئيس الحكومة،

(Il faut espérer le meilleur et se préparer au pire

؛ شكرا جزيلاً والسلام.)

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد ناصر بوداش، الكلمة الآن للسيد محمد مخلوفي.

**السيد محمد مخلوفي:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين،

الحياة طموح وما دام يوجد هذا الطموح وهو طبيعي في البشر، فلا ينبغي الإستغراب في بعض التدخلات، نجد في السياسة مثلاً كل فرد لم يجد نفسه في مكان أو في مكانة إلا وعبر عن عدم رضاه بطريقة معنية تتميز الواحدة عن الأخرى كما تتميز وكما تختلف شخصية كل واحد منا ولهذا في الحقيقة نسمع البعض يعارض بطريقة عشوائية غير مدروسة لأنّ الحقد كما يقول المثل: الحقد يعمي الأبصار، لهذا أقول سيدي الرئيس:

لا تطمعن في حاسد مودة

وإن كنت تبديها له وتنبيل

سيدي الرئيس،

سمعت رد السيد رئيس الحكومة في المجلس الشعبي الوطني وكان تدخلا واضحا مبسطا لا يفهمه إلا من أغلق قلبه وعقله وأذنيه لسبب يخصه، لأنه في الواقع لا أحد أنكر وجود النقائص ولكن لكل هدف شروط.

إخواني،

سيداتي، سادتي،

إذا كان الجميع شريكا في هذه السفينة، فليس ذلك مبررا بأي حال لأن يأخذ أحدها فأسا ويهدم جزءا منها بدعوى أنه مالك فالجميع في ذلك هالك، إن الديمقراطية أيها السادة والسيدات تعبير عن مواقف وخيارات فإذا كان محقا أقنع وإذا كان مخطئا سمع الرأي الآخر وانتصرت المصلحة العامة فوق كل إعتبار.

إنه من الطبيعي أن تعترضنا المشاكل، وليس من فخر أصلا في أن ننجح دون عوائق لكن الأكيد أنه مهما تكن العيوب والنقائص فهي ليست كوارث لا نملك إزاءها إلا اليأس والقنوط والقاورى يقول:

(Plus grand est ton destin plus grand est le prix

à payer)

وإذا لم يكن الإنسان جميلا وفاتنا، فلا ينبغي أن ينظر إلى المرأة ويكسرهما، فكل منا هنا مرآة أخيه، لتتعلم إذن أن ننظر في مرآيا بعضنا البعض إذا كانت مرآيانا مشروخة ولا خير فينا إذا إن لم نتناصح ونتعاتب بالحسنى وإن لم نصلح ما بيننا في رزانة

والدواء وتحصيل لقمة العيش كثيرة تتردد أنباؤها من شتى ربوع هذا الوطن الزاخر بالخيرات، ولكنه - هذا الوطن - في حاجة إلى تسيير راشد، وعدالة تنصف المظلوم وتعيد الحق إلى نصابه.

سيدي الرئيس،

لقد بات من الضرورة بمكان أن نشد بقوة على يدي رئيس الجمهورية في حملته ضد الفساد غير أننا نريدها حملة دائمة مستمرة وليست ظرفية وذلك من خلال تطبيق صارم للقوانين، وجهاز عدالة مستقل يأخذ الأمر بجد وعزم وإخلاص وقوة، وقبل أن نتكلم عن عموم الفساد، وبروز مظاهره بهذا الشكل المريع لا بد من العمل على تجفيف منابعه بإيجاد منظومة شاملة لبناء الإنسان الصالح، وقيام الحكم الراشد، وضمان ثقافة وقائية تحول دون وقوع الفساد، ثقافة قوامها الخوف من الله كما قال معالي وزير العدل، حافظ الأختام: "العدالة الجزائرية بحاجة إلى قضاة يخافون الله قبل القانون حتى يعاقبوا المفسدين"، كما أن بناء الحكم الراشد، يقتضي أن يتولى المسؤولية الأصلح والأقدر على نفع البلاد والعباد ولن يكون ذلك إلا عن طريق منظومة قيم تستهدف إصلاح الإنسان وهنا ننبه إلى وجوب إعادة النظر في قرار حذف مادتي التربية الإسلامية والتاريخ وإلغاء شعبة الشريعة الإسلامية، وتقليص ساعات اللغة العربية وكل ما يستهدف مقومات الأمة وثوابتها خاصة وأن الجزائر تستعد لإقامة أعراسها فرحا بمشروع المصالحة الوطنية، والعفو الشامل الذي أكد عليه فخامة رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس،

لقد تحقق جزء كبير من أمل الشعب الجزائري في عودة الأمن والطمأنينة والتصالح مع الذات وعلينا فقط أن نوقف عنه ما يستهدف مقوماته وثوابته مما يجعلنا نرفع هذا الانشغال إلى فخامة رئيس الجمهورية للفصل في مسألة حذف الشريعة الإسلامية ومادة التاريخ كما كانت له كلمة الفصل المشرفة في قانون الأسرة.

سيدي الرئيس،

إننا لن ننسى أبدا أننا جزء من أمة كبيرة فرقتها

والصلاة والسلام على رسوله الكريم، أما بعد؛ السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة الموقر، السيدات والسادة معالي الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن بلادنا تزخر بخيرات كثيرة، ونعم جليلة فوق الأرض وتحتها مما يؤهلها لأن تكون أكثر البلدان طموحا في الخروج من دائرة التخلف والفقر، وإذا قدر أن عشنا سنوات الجمر زمن الإحتلال، فالأقدار لم تحتم علينا أن نعيش الفقر والتخلف، وبالرغم من كل ما حققناه من مكاسب، ومنجزات أصبحت ماثلة للعيان إلا أن ذلك لا يمنع من الإدلاء بملاحظات قصد النصح والتقويم والاستدراك.

ونسجل هنا اتساعا واضحا لطبقة الفقراء، ونسبة معتبرة في البطالة في الوقت الذي تكس فيه الثروة في يد أقلية من الأثرياء، فتوسعت الرقعة بين فئات المجتمع بعدما إندثرت الفئة الاجتماعية الوسطى ونزلت إلى أسفل مما جعلنا نخشى أن نكون أشبه بالأنظمة الليبرالية المتوحشة التي فيها 20% من الناس فقط يستأثرون بـ 80% من الثروة في حين أن 80% من الشعب لا يصل إليهم من هذه الثروة سوى 20%؛ وإن تقييم الثروة بلغة الأرقام من خلال ما يقال عن معدل الدخل الفردي للمواطن لا يجد القبول عند فئات شعبنا التي تطمح إلى حل ملموس واقعي يفهمه عموم الناس، ويمكن المواطن من المأكل والمشرب والمأوى والعلاج وفرص التعليم والعمل ويكفل الحياة الكريمة التي يدعو إليها فخامة رئيس الجمهورية مع الأخذ بعين الاهتمام ما تشهده أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية من ارتفاع مع تجميد لرفع معدل أجور العمال مما ينبئ عن احتمال وقوع أزمة - لا قدر الله - نتجرع مرارتها في المستقبل.

إن كل هذا يدعونا إلى اعتماد تشريعات وقوانين تكفل التوزيع العادل للثروة والبحث عن فرص عمل تمتص البطالة وتحذ من هامش الفقر فالشواهد عن عجز المواطن في تسديد أسعار الماء والكهرباء

هو الآخر بالداء الذي نحن بصدد التطرق إليه. وعليه، قد لا نكون بحاجة إلى سن القوانين بقدر ما نحن بحاجة إلى آلية جوارية نزيهة وفعالة من شأنها أن تسهر ميدانيا على تطبيق ما هو مشروع بالصرامة، بالقسط وبالموضوعية.

في هذه الأيام تتصدر الأحداث ظاهرة الرشوة، لما جنته وتجنه هذه الآفة على الاقتصاد، المجتمع، وحتى على مصداقية الدولة: فالرشوة مرض عضال بل هي بمثابة وباء يكاد يأتي على الأخضر واليابس ولمحاربه يجب أن نتجند له بكل ما أوتينا من قوة، فالقانون وحده لا يكفي للحد من هذه الظاهرة، بدليل أن القانون الجزائي لم يخل فيما مضى من النصوص الردعية ورغم صرامته فلم يمنع هذه الرشوة من التفشي والانتشار على مرأى ومسمع من الحافي والمنتعل وما زاد الطين بلّة، هو غياب السلطة عن الميدان طيلة انشغالها بظاهرة الإرهاب وكان ذلك على حساب جوانب الحياة الأخرى، الشيء الذي أدى أن ساد في البلاد نوع من الفوضى وكاد قانون الغاب أن يطغى على المجتمع.

فالرشوة، كما سبق، مرض عضال له مرتع وتغذية مسببات ولاستئصاله يجب تطهير المرتع والقضاء على المسببات، ويجب بجانب القانون القيام بحملة تحسيسية واسعة ودائمة قد تبدأ من المدرسة، كما يجب بجانب القانون محاربة البطالة، توفير القدرة الشرائية، توفير المرافق الضرورية للحياة، صيانة الموظف حتى لا يلجأ إلى الشحاذة أو الطمع في الغير، فالموظف الذي يتقاضى ما لا يكفي لسد رمقه قد تؤدي به حالته الاجتماعية المحدودة الأفاق إلى وضعية الانزلاق وذلك مهما كانت عفته وبلغت درجة وطنيته، فالفقير يورث الكفر.

ونحن لا نريد أن نكون بالنسبة لمجتمعنا كما جاء في المقولة:

ألقاه في اليم مكتوفا وقال له

إيّاك إيّاك أن تبتل بالماء

جاء في الحديث الشريف أنه لعنة الله على الراشي والمرتشى والماشي بينهما وإنني أعوذ بالله أن أكون بتدخلي هذا مدافعا عن أي من هؤلاء، وكل

الحدود، ومزقتها المحن لكنها عصية على الذوبان في مخططات الاستعمار الحديث، وهنّا لابد من مؤازرة الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة ضد الاحتلال الصهيوني البغيض، وغير بعيد عنه الشعب العراقي الباسل في مقاومته الاحتلال باسم الشرعية الدولية أو تحت أي مظلة أخرى.

سيدي الرئيس،

إننا نتوجه بهذه الكلمات ليس لأجل الكلام، ولا لأجل الخطابات وترديد الشعارات لكننا نقول ذلك لنسجل حضورنا الواعي أمام الله وأمام الضمير وأمام التاريخ، فالأجيال ستسألنا لا محالة عن كل تقصير والأمانة تقتضي منا بذل النصح والإدلاء بما يسهم في إصلاح العباد والبلاد، قال تعالى: (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ثم تردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون). شكر الله لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد مخلوفي

والكلمة الآن للسيد حمود شايد.

**السيد حمود شايد:** شكراً سيدي الرئيس.

بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أعضاء الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إننا نتساءل في بعض الأحيان لم كل هذه القوانين التي صادق عليها البرلمان إذا كان مآل الكثير منها أن تبقى حبرا على ورق لعدم توفير النصوص التطبيقية: يضاف إلى ذلك ما يلاحظ أن بعض الآليات التنفيذية أصبحت لا تواكب وتيرة الإرادة السياسية، أو لا تتجاوب معها كلية وإن بعض هذه الآليات مصاب



الرفاهية والعدالة الاجتماعية لشعبنا الذي يعاني - للأسف - من البطالة والفقر والجهل والأمراض الجديدة والقديمة رغم أن الجزائر ليست فقيرة لإمكانياتها ومقدرتها الاقتصادية والبشرية ومساحتها الشاسعة، والحقيقة يصعب تقييم برنامج الحكومة الخماسي في سنته الأولى لكن على العموم سنجل ما يلي: تحسن الوضع الأمني، تحسن الموقع والتموقع للجزائر واستعادة روح المبادرة في التجمعات الدولية والإقليمية بالحضور الدائم لرئيس الجمهورية، ووزير الخارجية وممثلي الدولة من مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، وتحقيق بعض الإنجازات في مشاريع الحكومة وخاصة الطرق والأشغال العمومية والزراعة والسكن، لكن أشير هنا إلى سؤال أو أطرح سؤالاً على وزير الأشغال العمومية حول الطريق الرابط بين دائرة تسادان حدادة ودائرة فرجوية الذي لم يعبد أو يجرى عليه أي إصلاح منذ الاستقلال مما جعل المنطقة معزولة عزلة كاملة، وأشير إلى التحسن في الدخل الوطني الخام 85 مليار دولار، والنمو الداخلي الذي بلغ 5%.

بداية، أشير إلى قانون البلدية والولاية، فهو اللبنة الأساسية التي منها يصلح البناء، فإذا صلح الأساس صلحت القمة، فندعو بالإسراع إلى مراجعة قانون البلدية والولاية بما يخدم ويعزز الاستقلال المالي للبلدية والاعتماد على إمكانياتها في التنمية المحلية حتى لا تبقى رهينة لمساعدات الدولة وندعو رئيس الحكومة بالخصوص، والحكومة، للتدخل في بعض البلديات التي لها أمراض مزمنة كالبيوت القصديرية مثل بوروية، بومزار، باش جراح، الحراش وضواحيه؛ وأيضاً النظافة - للأسف الشديد - نتكلم عن النظافة والبيئة، فتدهور الوضع في كثير من بلديات العاصمة بلغ حدا لا يطاق من ناحية النظافة، وكثرت القمامة وكثير من الأحياء أصبحت بركاً من الأوحال والممرات بين العمارات حتى أصبح الأطفال يغرقون فيها عند زهابهم للمدرسة! ولذلك ندعو رئيس الحكومة إلى زيارة بعض البلديات المحيطة أو حزام العاصمة مثل الكاليتوس، براقى، باش جراح، بوروية ووادي قريش وغيرها من البلديات التي تعاني من هذه الأمراض المزمنة.

ما نريده هو أن يلعب القانون دوره كاملاً في الميدان. إن القانون المصادق عليه هو في الحقيقة تعبير عن الإرادة السياسية وعن إرادة الشعب في آن واحد فيجب إذن أن يطبق تطبيقاً صارماً بالعدل والإنصاف حتى يطمئن المواطن ويشعر بأنه يعيش لا تحت وطأة قانون الغاب أو قانون الأهواء ولكن في ظل دولة القانون: الدولة التي تكون قد استعادت هيبتها وسلطانها، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "لو عثرت بغلة بالعراق لسئلت عنها عمر لم لم يمهد لها الطريق".

فبرنامج الحكومة، المستوحى من برنامج رئيس الجمهورية، قد مهد الطرق فسلوكها متوقف على مدى مواكبة آليات التنفيذ لبرنامج رئيس الجمهورية وتجاوبها معه، فالقضية ليست قضية نصوص وإنما هي قضية ترجمة هذه النصوص وكيفية تطبيقها ثم هي قضية الآليات التنفيذية ومن يشرف عليها. وفقنا الله وإياكم لما فيه الصلاح للعباد والبلاد والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد حمود شايد، الكلمة الآن للسيد عبد الحميد مداود.

**السيد عبد الحميد مداود:** شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة،  
السيد رئيس الحكومة،  
السيدات والسادة الوزراء،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،  
السيدات والسادة أسرة الإعلام،  
سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

بادئاً، نشكر رئيس الحكومة والسادة الوزراء على ما بذلوه في محاولتهم تطبيق برنامج الحكومة المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية بعدما عبر الشعب الجزائري عن اختياره وانحيازه للمصالحة الوطنية الشاملة والثوابت الوطنية والتنمية الاقتصادية المستدامة ورفع الغبن والظلم، وتحقيق

الكلمة الآن للسيد عمار مهدي.

**السيد عمار مهدي:** بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد رئيس مجلس الأمة،  
السيد رئيس الحكومة،  
السيدات والسادة الوزراء،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،  
السادة الحضور،  
السلام عليكم.  
سيدي الرئيس،

قبل أن نقيم حصيلة النشاط فلا بد أن نراجع  
أنفسنا مع الماضي، لأن الجزائر عاشت عشرين من  
التأخر والتخلف بدون أن نذكر العشرية السوداء لأننا  
نركز على ما يسمونها بالعشرية الحمراء.

إن منذ العهدة الأولى لفخامة رئيس الجمهورية،  
السيد عبد العزيز بوتفليقة، استرجعت الجزائر هيبته  
ومصداقيتها على الصعيد الداخلي والخارجي رغم  
العراقيل المختلفة للإصلاحات التي شرع فيها فخامة  
رئيس الجمهورية، ولهذا كثير من الأهداف تحققت،  
اليوم نلاحظ أن نفس السيناريو سيتجدد فيما يخص  
بعض الإصلاحات مثل إصلاح المنظومة التربوية،  
أذكر الإخوة في بداية العهدة بعدما انطلقنا في هذا  
الإصلاح فيما يخص التفتح على اللغات حدث  
ما حدث، وقامت القيامة، اليوم نشكك كذلك في  
الإسلام لأننا نعرف في الدستور الجزائري الإسلام  
هو دين الدولة، إذا ما هو إلغاء هذه المواد على مستوى  
المدرسة؟

نحن نعرف في الابتدائي يعني التربية الإسلامية  
موجودة منذ الابتدائي إلى الجامعة. أما فيما يخص  
التخصص أنا أظن هذا حقا للحكومة كي تتوجه نحو  
العصرنة ونعطي فرصة لكل الطلبة ليختاروا الاتجاه  
الذي يرغبون فيه في هذا الميدان.  
سيدي الرئيس،

أنا أقول تجسيد برنامج رئيس الجمهورية يتطلب  
أكثر مرونة والاستقرار والتفاهم ما بين أعضاء  
الحكومة وبعيدا عن كل الأنانية الحزبية وليس في

نحن مقبلون على فصل الصيف، وتكاثر الناموس  
والحشرات فندعو رئيس الحكومة والمصالح الولائية  
إلى تدعيم البلديات بالوسائل الضرورية لذلك،  
والصرامة في جمع القمامات، وحملة تنظيف الأحياء  
والتي تفوق إمكانات السكان مع مساهمتهم وعدم  
إغفال دورهم في ذلك، وأشار هنا إلى دائرة تاسدان  
حدادة بفرجوية وتأخر التنمية فيها، وأن هذه الدائرة  
لا توجد فيها عيادة ولادة واحدة لا عمومية ولا خاصة،  
وكثير من الأمهات ذهبن ضحية لذلك.

الجريمة والآفات الاجتماعية: إن معاناة المواطنين  
أصبحت لا تطاق لانتشار آفة السرقات والجريمة  
بصفة عامة في وسط النهار وأمام مرأى الجميع  
والتهديد بالسلاح الأبيض وغيره، وابتكار أساليب  
رهيبه في ذلك وانتشار الدعارة للأسف الشديد في  
الأماكن العامة.

المصالحة والثوابت الوطنية: إن شعبنا لما صوت  
في 8 أفريل على المصالحة الوطنية وانحيازه للثوابت  
الوطنية وللحريات العامة والخاصة كان ينتظر وفاء  
الدولة بوعودها والتزاماتها والتكفل بمشاكلها  
الحقيقية لا الوهمية التي تتمثل أولا في رفع الظلم  
والحقرة وردّ المظالم والتكفل بالإنجازات الملموسة  
كحق العمل والقضاء على البطالة وتساوي الفرص  
أمام البطالين، الزيادة في المرتبات ومعاشات  
المتقاعدين، الحق في الحصول على مسكن حسب  
إمكانات الدولة، الحريات العامة والخاصة وحرية  
التنقل وحفظ كرامة المواطن (ولقد كرمنا بني آدم  
وحملناه في البر والبحر وفضلناهم على كثير ممن  
خلقنا تفضيلا) توزيع الثروة توزيعا عادلا وتحقيق  
العدالة الاجتماعية، احترام حرية الإنسان وحرية النشاط  
للمجتمع المدني، التكفل بملف المفقودين وذويهم  
الذي أصبح الشغل الشاغل للرأي العام الداخلي  
والخارجي، رد الاعتبار للنخبة وللإطارات العلمية  
العليا والعلماء، وذوي التخصصات النوعية داخل  
الجزائر وخارجها، تحسين وضع الجامعة والطلبة  
بيداغوجيا وماديا وإشراكها في العملية التنموية...

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد الحميد مداود،

التهريج وتشكيك المجتمع فيما يخص نزاهة الإصلاحات التي شرع فيها رئيس الجمهورية. سيدي الرئيس،

للجزائر اليوم كل الإمكانيات والقدرات لتتطور وتتقدم نحو العصرنة مثل الدول القوية، وتجسيد كل هذا يتطلب استمرارية في محاربة الآفات الاجتماعية كالرشوة والفساد بعيدا عن كل تصفية للحسابات لتجسيد المصالحة الوطنية.

أما فيما يخص إصلاح المستشفيات والبنوك، أملي فيما يخص إصلاح البنوك، السيد مراد مدلسي والسيد عمارتو، سيعطيان دفعا أكثر لأن هذه القطاعات مازالت فيها بعض المشاكل، أنا أظن أنه بهذا الأمر نستطيع الخروج نهائياً من هذه الأزمة.

في النهاية، أهنيئ السيد رئيس الحكومة وطاقم الحكومة على كل الإنجازات في كل المشاريع، وعلى المشاريع التي هي في طريق الإنجاز والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عمار مهدي، الكلمة الآن للسيد جمال دراجي.

**السيد جمال دراجي:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن ما تضمنه عرض رئيس الحكومة يبعث على الإرتياح والتفاؤل بمستقبل واعد وتحسن مستمر للوضع في جميع المجالات، ومما لاشك فيه أن الجزائر قد استعادت مكانتها المعهودة بين دول العالم وتبوأَت الصدارة في كثير من التكتلات الدولية وأصبح حضورها دائما في المحافل والتجمعات بمواقف محترمة، وهذا بطبيعة الحال بفضل الجهود المبذولة لفخامة رئيس الجمهورية والدبلوماسية

الجزائرية بما فيها البرلمان. سيدي الرئيس،

إن ما يطبع الوضع العام هو الاستقرار المؤسساتاتي، والتناغم السائد بين جميع السلطات والمؤسسات وانسجام وتبلور الرؤى لدى الطبقة السياسية وتوفير الإمكانيات المالية المساعدة على إقلاع اقتصادي وتنمية اجتماعية شاملة.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

إن الوضع الاجتماعي الحالي لا يعكس بأي حال من الأحوال لا التقدم في النمو الاقتصادي ولا التنمية الاجتماعية الموعودة بل نسجل بكل أسف استمرار تدهور المستوى المعيشي للمواطنين وعودة قوية لمظاهر العوز والفقر نتيجة لتراكمات وتحولات وتطورات تعرفها البلاد طبيعيا لها آثارها بالإيجاب أو بالسلب على فئات المجتمع بل على الحكومة أو الدولة أن تتكفل بها قصد التقليل من المعاناة.

إن تفشي البطالة بين خريجي الجامعات خاصة، وعجز جهاز التشغيل عن التكفل الحقيقي بها، وتراجع الدولة التدريجي عن إنجاز السكن الاجتماعي وارتفاع الفاتورة الصحية، وتحرير الأسعار المستمر كلها بواعث - وللأسف- لليأس وفقدان الأمل لدى المواطنين وسبب في إحداث هزات في المجتمع تكون عواقبه وخيمة على الجبهة الاجتماعية لا قدر الله، إذا لم تول العناية الكافية.

سيدي الرئيس،

إن عالم الريف يعد الأكثر تأثرا بسبب ما عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة ضف إلى ذلك الظروف المناخية المتقلبة، ففي الكثير من المناطق تحولت قرانا ومداشرنا إلى أطلال، وهجرة كلية للسكان والتخلي الكامل عن كل ما يربطهم بعالم الريف، إن هؤلاء - وأقصد الفلاحين الحقيقيين وبعد الاستقرار الأمني شبه الكامل - يعودون تدريجيا ويتطلعون إلى الاستفادة من ميكانيزمات وآليات فعالة لبعث نشاطهم الفلاحي من جديد المتنوع وإعادة الإعمار الريفي.

سيدي الرئيس،

إن اهتمام الدولة البالغ بقطاع التربية لا يخفى على

أمام مجلسنا الموقر، وكم أجدني سعيداً سيدي الرئيس وأنا أسمع التدخلات من الزملاء وهم يطالبون بالمزيد من الإنجازات وبالمزيد من الرقي لأنه لا ننسى أننا كنا بالأمس القريب من سنوات قريبة، كنا نلتقي لنحصى ضحايانا، كنا نلتقي لنحصى عوامل الهدم والتخريب، كنا نلتقي لنفكر كيف نحول مؤسسة ابتدائية إلى متوسطة ومتوسطة إلى ثانوية وثانوية إلى ملحقة للجامعة، لكننا اليوم أصبحنا فيما يخص الضحايا نحصى تقليل الحوادث، ونحصى الإنجازات الباهرة في كل الميادين، وكنا من قبل نتخوف من عدم قدرة الدولة على تسديد خدمات الديون، اليوم نلتقي لنعطي أرقاماً في تخفيض المديونية الجزائية وإذا ذهبنا إلى الإنجازات - والتي أعتبرها جد إيجابية - فلنأخذ مثلاً المقاعد البيداغوجية في الجامعة من 29.300 سنة 2003 إلى 61.300 في سنة 2004 فهي قفزة نوعية كبيرة.

إذا ذهبنا إلى المطاعم الجامعية، نجد أنها في 2003 كانت 13 لترتفع في سنة 2004 إلى 21.

إذا ذهبنا إلى محاربة آفة الجراد نجد أن 20 مليار دينار مخصصة لمحاربة هذه الآفة، وأن 140.000 عون وأن هناك 50 طائفة: أعتقد أن هذا - قبل اليوم - كان حلماً لكن اليوم أصبحت البلاد تحققه وهذا بفضل عودة الأمن وعودة التلاحم بين أبناء الوطن الواحد.

سمعنا أيضاً في التدخلات تخوفاً من محاربة الفساد وأن الجرائم كثرت فعلاً، ليست الجرائم هي التي كثرت ولكن كثرت اكتشافها وليس تكاثرها، ونحن نطالب الحكومة ونلتمس منها أن تستمر في هذا العمل في كشف الجرائم والمجرمين، والسؤال المطروح في محاربة الإجرام والفساد نتخوف منه، من يتخوف من ذلك؟ نطرح عشرين علامة استفهام ونتركها، من يخاف من محاربة الفساد والرشوة؟ هذه الرشوة التي اتخذها البعض تجارة.

بالنسبة لإلغاء الشريعة الإسلامية أو التخصص في الثانويات، أنا أعتقد أن هذا الحديث كان يطرح قبل اليوم أما اليوم عندما نصل للتخصص الذي يقصده 9% في الجامعة نتساءل لماذا نحب دائماً إنتاج ما لا نستهلكه؟ أعتقد أن من يدافع عن ذلك لا يوجه ابنه

أحد والاستمرار في الإصلاحات قصد التحديث والتطوير وتحسين النتائج أمر ضروري أكثر منه طبيعي لكن هل من الحتمية أن تمر الإصلاحات دائماً عبر مس ثوابت الأمة كتقليص الحجم الساعي للتدريس اللغة العربية في الابتدائي أو كإلغاء شعبة العلوم الإسلامية في التعليم الثانوي؟  
السيد الرئيس،

ونحن نناقش حصيلة وإنجازات الحكومة خلال سنة 2004 أرى من الواجب أن أشير - ولو بإيجاز - إلى حظ ولاية المدية من هذه التنمية وإلى الإنشغالات المطروحة والمشاكل بحدّة على المستوى المحلي. إن شساعة الولاية وتنوع تضاريسها وكثرة عدد بلدياتها، ومعاناتها خلال العشرية الأخيرة تتطلب عناية خاصة، وبرنامجاً مكثفاً ومتنووعاً للحاق بمستوى التنمية الذي تعيشه ولايات الوطن.

إن التحدي المرفوع من طرف المنتخبين المحليين والعزيمة والإرادة الموجودة عند أعوان الدولة غير كافية لتدارك النقص والعجز وخلق ديناميكية وحركية تدفع بتقدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية إذالم ترافقه - وهنا أوكد - مضاعفة في حجم استثمارات الدولة في القطاعات المختلفة كالبناء والتعليم العالي والرّي والمنشآت الأساسية للطرق. شكرًا على كرم الإصغاء.

**السيد الرئيس:** شكرًا للسيد جمال دراجي، الكلمة الآن للسيد عمر بويلفان.

**السيد عمر بويلفان:** شكرًا سيدي الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة وطاقمه،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

في الحقيقة أنا اليوم جد مسرور، جد مسرور، لأنه للمرة الأولى يُعرض بيان السياسة العامة للحكومة

إلى الشريعة الإسلامية، بل ينصحه بالطب، بالتكنولوجيا، وبأشياء أخرى، وهنا السيد الرئيس ألاحظ نقصاً، يجب تعبئة الإعلام، تعبئة الإعلام لأن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا بد أن يرافقها إصلاح الذهنيات، هناك أناس حاملون معاول الهدم وكلما أتى إصلاح إلا وقالوا إن البلاد ذاهبة إلى الهاوية!

حتى بعض الجرائد، ونشكرها جميعاً، لكن بعضها مختص في القتلى وعدد الجرحى أو مختص في كارثة الإختلاس عندما تطل على النص تجد قابض برید أخذ 16 مليون سنتيم وهل هذه كارثة على البلاد فهي سرقة وليست بكارثة، فإذاً التعبئة الإعلامية لا بد أن تكون قوية لأن الإصلاحات لا يمكن أن تسيروها الدولة والحكومة دون أن يقتنع بها المواطن، هذا المواطن الذي يبقى الناس يغلطونه، لا بد أن يكون هناك إذا صح التعبير (Contre attaque).

بالنسبة للإخوان الذين يتكلمون عن البحبوحة المالية أنا - والله - يمكن أن أقول إنها راحة، لسنا في بحبوحة، هناك دول بجوارنا مثل إسرائيل - يعافيكم - هل تعلمون مداخيلها؟ مئات الملايير وهم أقل منا مرات ومرات ومرات ونحن نقول دائماً الرخاء المالي، والبحبوحة المالية وكذا، أنا أعتقد أننا في راحة مالية. هذا ما أردت أن أتدخل به، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد عمر بويلفان، الكلمة الآن للسيد قايد الشارف.

**السيد قايد الشارف:** شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد رئيس الحكومة الفاضل،  
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،  
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،  
السيدات والسادة الحضور،  
سلام الله عليكم.

سيدي الرئيس،

من خلال قراءتكم لبيان السياسة العامة المقدم من قبل حكومتكم الموقرة أمام مجلس الأمة فإن الحكومة الحالية عازمة كل العزم للسهر على ازدهار معيشة المواطن وإنها تعمل جاهدة للوصول إلى الهدف المنشود وهو استقرار البلاد وازدهارها، وأنها حققت تقدماً ملحوظاً في جميع الميادين.

الوضع الأمني: لقد تحسن الوضع الأمني بشكل كبير عبر كامل التراب الوطني ويشهد المواطنون والمواطنات الذين عاشوا سنوات الجمر على ذلك وهذا بفضل الجهود والتضحيات التي تقدمها يومياً قوات الأمن الوطنية من الجيش الشعبي الوطني والدرك الوطني والشرطة والحرس البلدي وكذا مجموعات المقاومين والدفاع الذاتي، التي تشارك باستمرار في هذا الكفاح، وبالموازاة مع ذلك من واجب الحكومة المزيد لتعزيز الأمن والاستقرار على المستوى الوطني لضمان حماية المواطن وممتلكاته ولمكافحة الآفات الاجتماعية وكل أنواع وأشكال الجريمة، ويلزم كذلك على الحكومة أن تتخذ إجراءات أمنية خاصة.

المصالحة الوطنية: بالفعل، فإن الجهد الذي بذله فخامة رئيس الجمهورية والمناخ الذي وفره لسنوات طويلة تجاه المصالحة الوطنية وهو خيار من طرف الشعب الجزائري لا بد من تجسيده على أرض الواقع وعلى الحكومة أن تكون في الموعد لرفع التحديات والاستجابة لمثل هذه التطلعات وتحقيق التقدم والإزدهار لشعبنا الكريم والمزيد من الإقبال والمساندة لمسألة المصالحة الوطنية التي تبناها السيد رئيس الجمهورية، وسنكون حولها وحول الإجراءات الموجهة لمرافقة هذا الخيار.

سيدي الرئيس،

إن المتضح من هذه الحصيلة بأرقامها الباهظة ونتائجها الميدانية ومن منطلق الموضوعية والعقلانية لا يمكنه إلا أن يثمن العزيمة القوية والمجهودات الجبارة المبذولة من طرف الحكومة طيلة هذه الفترة المثمرة التي تجلت بكل وضوح في تجسيد الإصلاحات المختلفة خاصة منها إصلاح العدالة وإصلاح

المصطافين الذين يقصدونها من كل جهات الوطن إذ يقدر بالملايين، إستجابة لهؤلاء المصطافين نطلب من الحكومة ...

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد قايد الشارف والكلمة الآن للسيد محمد الصالح حرز الله.

**السيد محمد الصالح حرز الله:** سيدي رئيس مجلس الأمة،  
سيدي رئيس الحكومة،  
السادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،  
السادة الحضور،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ستكون مداخلتني ملاحظات مختصرة ومركزة حول بعض ما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة المعروض علينا اليوم للنقاش، وأفضل أن أبدأ بمسألة الإقلاع الاقتصادي التي هي حجر الأساس في برنامج رئيس الجمهورية والتي يلتف حولها البناء، وفي هذا المجال بالذات أسجل التأخر الكبير في إنجاز البرامج المسجلة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الشاملة المنشودة رغم الإمكانيات المادية المعتبرة المرصودة لهذا الغرض. ولهذا التأخر الكبير أسباب كبيرة ومتداخلة بعضها يعود إلى عزوف رجال الأعمال الجزائريين والأجانب على حد سواء عن الاستثمار في الجزائر رغم تحسن الوضع الأمني بشكل كبير وهو العامل الذي كنا نعتبره العائق الأساسي لكل عملية تنمية ولكن يبدو أن هناك عوائق كثيرة لا تقل أهمية عن عامل الاستقرار الأمني وهي معوقات أدت إلى عرقلة مسيرة التنمية نختصرها في إشارات برقية سريعة في البيروقراطية الإدارية والرشوة والمحسوبية وغيرها من الأمراض الاجتماعية التي تنخر مجتمعنا واقتصادنا الوطني.

إضافة إلى عامل مهم ويتمثل في النظام البنكي الوطني الذي لا يقدم التسهيلات القانونية الضرورية للمستثمرين الجادين، ولذا نسجل عزوف العديد من

المنظومة التربوية وإصلاح المنظومة المالية والاقتصادية ثم دعم الإنعاش والتنمية، إضافة إلى تحقيق الاستقرار الأمني وإيجاد حل نهائي لأزمة منطقة القبائل إذ حصل اتفاق يقضي بتطبيق أرضية القصر من قبل الدولة وبالتعاون مع حركة العروش التي بادرت بهذه الأرضية الحميدة وهو الاتفاق الذي سيطبق بوفاء لتعزيز الوحدة الوطنية المقدسة.

سيدي الرئيس،

لقد خصصتم في برنامجكم المقدم إلينا أهمية كبرى لتحسين الإطار المعيشي للمواطن، وجاء في مضمونه سهر الحكومة من خلال عملها في مختلف المجالات للنهوض بسياسة منسجمة فيما يخص المدينة بما يحسن الإطار المعيشي للمواطن ويثمن دور التجمعات العمرانية والتنمية.

إن الجهد الذي تبذله الحكومة في مجال توفير السكن يعتبر مبادرة حميدة والأموال المخصصة لذلك جد ضخمة وأن السكنات المتنوعة التي تنجزها الدولة تعتبر كلها مساعدة للمستفيد من بناء ذاتي، سكن اجتماعي، سكن تساهمي، سكن ريفي ... إلخ.

وكل هذه مساعدات من طرف الدولة، لكن ما يلفت الإنتباه أن الكثير من السكنات الجديدة المبنية على شكل توسعات للمدينة الأم: أصبحت تشكل تجمعات عمرانية أكبر من البلدية الأصل، وفي آن واحد تفتقد لأغلبية الخدمات العمومية والمرافق العامة والتجهيزات الجماعية مما يجعلها عبئا على البلدية في مجال التسيير لأن متطلبات تسييرها أكبر بكثير من إمكانيات البلدية وهو ما يتسبب في إهمالها وتدهور محيطها الحضري الذي يمتد إلى البنايات في حد ذاتها ثم تبقى السلطات المحلية تفكر في إيجاد مصدر مالي للتكفل بتهيئتها.

سيدي الرئيس،

لدي اقتراح بالنسبة لولاية مستغانم، إن ولاية مستغانم ولاية معروفة بشواطئها الخلابة التي تمتد على مسافة 120 كلم في الساحل أي (120 Km de côte) وهي ولاية سياحية ولكنها تفتقد إلى مرافق الحياة على الشواطئ مثل المركبات السياحية، الفنادق التي هي منعدمة تماما رغم استقبالها لعدد هائل من

بمعزل عن استراتيجية ثقافية واضحة تشترك فيها وزارات الثقافة والاتصال والتربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية وذلك بترقية وتشجيع الآداب والعلوم والبحث العلمي وتعميق محتوى المنظومة التربوية في مختلف مراحلها بما يتماشى مع روح العصر، ولا يتم أيضا بمعزل عن إعلام وطني تعديدي قوي في شقيه الخاص والعام، المسموع والمرئي، إعلام حريرتكز على حرية التعبير ومتحرر من الضغوطات والولاءات والعراقيل باستثناء الولاء للقانون والوطن.

وأستمسحكم هنا سيدي الرئيس بأن أطرح على معاليكم السؤال التالي:

أيعقل في دولة القانون أن تعلق جريدة ما بالهاتف؟ نعم بدون سابق إنذار وبدون مبرر واضح وبدون مراسلة ولا حكم قضائي وبدون أن تتبنى جهة ما هذا الإجراء؟ ذلك ما حدث ليومية الصباح الجديد ولأسبوعية كواليس المعلقين منذ 6 أشهر ونيف.

وفي الختام، أتجاوز العديد من النقاط التي كنت أود إثارتها في هذا المقام وأقول أتمنى أن لا تطال الأيدي النظيفة، الناس الشرفاء الذين يسعون لإنارة ليل الجزائر الذي يكاد ينقضي، وأتمنى أن نقوم جميعا بحملة ضد الأيدي الوسخة أو ضد الأيدي القذرة، سموها كما شئتم، الأيدي التي تسعى إلى نهب الاقتصاد الوطني والمال العام وتسعى أيضا إلى إدخال البلاد في مزيد من الأزمات وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد الصالح حرز الله، فقط أرجو أن تدفع قيمة طابع البريد إلى السيد وزير البريد على الرسالة التي أرسلت في الحين، والرسالة وصلت، شكرا والكلمة الآن للسيد بدر الدين سالم.

**السيد بدر الدين سالم:** بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السادة الوزراء الأفاضل،

المستثمرين الوطنيين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر بعد اصطدامهم بمختلف العراقيل والأمراض المشار إليها، وبالمقابل وبعد صدور قانون النقد والقرض رقم 90 - 10 هبّ قراصنة الظروف والمستثمرون المزيفون إلى الاقتراض من البنوك وبتسهيلات غير قانونية مستعينين في ذلك بشتى الوسائل والطرق وبجماعات الضغط ومستغلين في ذلك ظروف الإرهاب المأساوية التي كانت تمر بها البلاد وهكذا وبمجرد حصولهم على القروض البنكية الضخمة شرعوا في وضع آليات النهب المنظم ووضعها حيز التنفيذ:

- 1) بأن استوردوا تجهيزات أوروبية أغلبها قديم خضعت للتجديد والصيانة قبل استيرادها وبأثمان تجهيزات جديدة وبفواتير مضخمة؛
  - 2) عدم تسديد الأقساط المستحقة والمتفق عليها مع البنك وفق الاتفاقات المبرمة؛
  - 3) الإمتناع عن دفع مستحقات الضرائب؛
  - 4) الامتناع عن دفع مستحقات الضمان الاجتماعي وذلك لسنوات عديدة؛
  - 5) تهريب الضمانات بطرق احتيالية وذلك بيع العقارات محل الضمان وتهريب الأموال إلى الخارج.
- وهكذا، نجد أن بنوكنا الوطنية قد استنزفت عن طريق هذا النهب المنظم لأموال الشعب، وسؤالي المطروح هل هناك آليات محكمة لرقابة القروض البنكية الممنوحة بهدف حماية المال العام؟

أترك السؤال للسيد رئيس الحكومة لأقول إنّ القضاء على الآفات السالفة الذكر من نهب منظم لأموال الخزينة العمومية إلى الرشوة والفساد لا يتحقق إلا بقيام دولة الحق والقانون وذلك باستقلالية السلطات واستقلالية القضاء وجعل القاضي لا يحتكم إلا لسلطة القانون والضمير والربّ سبحانه وتعالى، وهو الطريق الأنسب إلى تحقيق الديمقراطية الحققة والتعددية السياسية الفاعلة التي تقوم على احترام الرأي والرأي المخالف.

سيدي الرئيس،

السادة الحضور،

إن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لا يتم

للحكومة أن تشجع عملية الاستثمار من جهة وتحصره من جهة أخرى؛ لم نفهم! سيدي الرئيس،

وعلى مستوى استكمال بناء الدولة القوية، دولة الحق والقانون وتجسيد الحكم الراشد من خلال تطبيق القوانين بصرامة ضد الرشوة والفساد واستعمال العنف، وهنا يجب أن تطبق القوانين فقط. سيدي الرئيس،

إن قطاع الفلاحة في بلادنا هام جدا بالنسبة للاقتصاد الوطني والذي لا نستطيع أن نميه دون القضاء على العراقيل المتمثلة في حل وتسوية مشاكل العقار الفلاحي نهائيا، فإن لم يحل مشكل العقار بصفة نهائية لا يمكننا فعل شيء فيما يخص قطاع الفلاحة.

التقليل من الإجراءات البيروقراطية المفروضة من طرف البنوك باعتبارها السبب المباشر في عرقلة الأمور، وبالأخص للفلاح فإن طلبنا منه جلب وثيقة ثم أخرى ثم تحت ضغط البيروقراطية يقول خذوا كل هذه الوثائق فأنا في غنى عن هذه العملية ولهذا نطلب ونرجو من الحكومة التدخل لكي يسهل مسؤولو البنوك الإجراءات وأن يخففوا قليلا من ضغط البيروقراطية؛ وكذا ضبط خطوط مبسطة للحصول على القروض وذلك بخفض نسبة الفائدة والأرباح المطبقة على المواد، أي بفرض تخفيض قليل من هذه النسبة، فهناك من المربين من يستعمل مواد مستوردة مثل الصوجا الذي هو بروتين نباتي ومعدل نسبة 17% هو فوق قدرة الفلاح وجد مكلف.

فيما يخص قطاع الري نتكلم عن ولاية أم البواقي التي نجدها في الوقت الحاضر وبالضبط في منطقة الفرش بعين مليلة بحيث يعاني سكانها من أمراض معدية متنقلة عن طريق المياه وهي التيفوئيد - والحدث مشاع في الجرائد - ويرجع السبب في ذلك إلى قنوات صرف المياه القذرة واختلاطها بشبكة المياه الصالحة للشرب التي أصبحت غير صالحة للاستهلاك، لذا نطلب من السيد وزير الري أن يخصص غلafa ماليا استعجاليا لتجديد الشبكتين وهذا من أجل...

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم.

وضع اليوم بيان السياسة العامة للحكومة لسنة 2004 وكان تدخل رئيس الحكومة واضحا وضوح الشمس وهو مشكور على هذه الصراحة والشجاعة؛ قد قدمتم بيان السياسة العامة بكل إيجابياتها ونقائصها.

إن برنامج النمو الاقتصادي الذي خصص له فخامة الرئيس الجمهورية 4200 مليار دينار لهو كفيل بالنهوض الاقتصادي والاجتماعي وما يحققه من منجزات واستثمارات ومناصب شغل وفي هذا الصدد نتمنى أن تتركز الجهود في الإنجازات والاستثمارات في المجالات المنتجة للثروة ومناصب الشغل الدائمة، ولإنجاز هذا البرنامج الطموح والكبير لا تكفي مجهودات حكومتكم بل يجب أن تتكاتف جهود الجميع خاصة على مستوى السلطات المحلية والسلطات التقنية والمتابعة لكي نحصل على هذا البرنامج الكبير وقد قدم لكم أعضاء مجلس الأمة يد المساعدة لأنكم كهزمة وصل بمعنى (Un cordon ombilical) ما بين المنتخبين المحليين والحكومة وهذا بالتوازي مع كل المبادرات التي تهدف لعصرنة الجزائر وذلك لإصلاح المنظومة التربوية والعدالة والإدارة والقطاع المصرفي.

سيدي الرئيس،

فيما يخص الاستثمار، تكلمنا كثيرا عن البنوك والعقار، نجد أن الحكومة تبذل مجهودات كبيرة فيما يخص قطاع البنوك ولكن بالرجوع إلى أرضية الواقع - أي في الميدان - نجد بها عراقيل، يجب أن نقولها بكل صراحة.

نفس الشيء بالنسبة للعقار، إنه مشكل كبير فبالرجوع إلى مديرية أملاك الدولة بحيث ذهبت شخصيا إلى هذه المديرية المتواجدة بمدينة أم البواقي - على مستوى المديرية - بغرض التدخل في قضية بعض المستثمرين يفاجئني السيد المدير العام بأنهم قد تلقوا تعليمات بعدم منح أو مد يد العون لأي كان! نتساءل هنا سيدي الرئيس، كيف يمكن



العدل والقضاء على أشكال الانحرافات كالجرائم والاختلاس والرشوة وغيرها.

إن بيان السياسة العامة، سيدي الرئيس، يؤكد إجراءات ميدانية لعصر جديد، عصر تنتقل فيه الجزائر بكل تفاؤل ضامنة فيه مستقبلا واعدة في ظل رجالاتها الصانعين لهذا المجد الخالد وتحقيق رسالة الجزائر العميقة، جزائر الأمل والعمل والتضامن. سيدي رئيس الحكومة،

إن حصيلة النشاط السنوي التي قدمتموها من خلال قراءتكم لبيان السياسة العامة جاءت بلغة الأرقام محققة الأهداف المسطرة نظرا للنتائج التي بلغت على أكثر من صعيد، مما يدخل ذلك في ظل مشروع المصالحة الوطنية، وهو كذلك ما نلاحظه من خلال القفزة النوعية التي عرفتها بعض الولايات في شتى الميادين لا سيما قطاع البناء والتعمير والسكن والعدالة والأشغال العمومية والنقل والإصلاحات الإدارية وغيرها.

كما لا ننكر سيدي الرئيس كذلك أن التراجع المستمر في نسبة البطالة ما هو إلا دليل لجهود استراتيجية علمية ووظفتها الدولة لفائدة الشباب كالتسهيلات الإدارية في التحصيل على القروض، والعقود ما قبل التشغيل، والشبكة الاجتماعية إلى غيرها من البرامج، اعتبارا أن هذه الإجراءات مرحلية لدمج الشباب مستقبلا في عالم الشغل بصفة دائمة وغير مرحلية.

ولا مجال سيدي الرئيس من التخوف والتراجع عن العولمة وتداعياتها كنظام عالمي مفروض، فالجزائر شريك فعال ومستثمر واعد ضمن هذا التشكل العالمي الاقتصادي.

سيدي الرئيس،

بعد هذا العرض المفصل لبيان السياسة العامة، ولإبراز إنجازاتها وآفاقها المستقبلية، يجدر بنا الوقوف على وضعية الفلاحة التي تعيشها الولايات المصنفة في هذا القطاع، الذي أولي اهتماما كبيرا في برنامج الحكومة، مما يجعلني أذكر ولاية معسكر التي هي الأخرى معنية بالتدابير الاستعجالية لتنمية مسارها الفلاحي ويأتي ذلك بتهيئة وإصلاح السدود

السيد الرئيس: شكرا للسيد بدر الدين سالم، الكلمة الآن للسيد جيلالي سليمان.

السيد جيلالي سليمان: شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة الفاضل، السادة أعضاء الحكومة المحترمون، إخواني، أخواتي أعضاء مجلس الأمة الموقر، سيدات والسادة، ممثلو الصحافة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سيدي الرئيس،

في البداية اسمحو لي أن أهني سيادة رئيس الحكومة على تجديد الثقة التي وضعها فخامة رئيس الجمهورية في شخصه متمنيا له ولطاقمه الحكومي كل التوفيق والنجاح. سيدي الرئيس،

إنه وبعد اطلاعنا وقراءتنا المتأنية لبيان السياسة العامة وبعد تحليل أهداف وأبعاد هذا البرنامج، وعلى كل المستويات والأصعدة، استطعنا أن نستنتج مجموعة من الحقائق الشاملة.

عرض كامل وواقعي ومتكامل وطموح، استطاع أن يستوعب التحولات الكبرى التي تعيشها الجزائر في كل المستويات كما هو برنامج إستراتيجي يسعى إلى تحقيق أهدافه بمنهجية علمية مدروسة، بعيدا عن الأطر الظرفية والسياسوية.

النقطة المحورية - سيدي الرئيس - في بيان السياسة العامة أي هذه الحصيلة هو تعزيز الأمن والاستقرار وهذا تدعيما لترقية مشروع المصالحة الوطنية التي تعني مصالحة الجزائريين مع أنفسهم وضمائرهم وتاريخهم لأن الجزائر للجميع، وبينها الجميع، وحتى يعرف جميع الجزائريين من هم وإلى أيهم هم ذاهبون؟ فترسيخ مفهوم المصالحة الوطنية لا يتم بالاملاءات والشروط وإنما بالقناعات والأخلاقيات؛ فالمصالحة ليست شعارا بل هي تصحيح جذري يأتي بترسيخ الحقوق وتكريس

القديمة المتواجدة عبر ترابها، وإنجاز نقاط أخرى جديدة، وحواجز مائية من خلال دراسات موضوعية في هذا الشأن، فإمداد الأراضي الفلاحية والزراعية بوسائل السقي المختلفة وخاصة على مستوى سهل غريس الذي لازال رهن الانتظار إضافة إلى سهل الهبرة تعطي لا محالة نتائج جدية في المجال الفلاحي والزراعي، إضافة إلى خلق اليد العاملة الممكنة من خلال تهيئة سهل الهبرة وانطلاق عملية سقي سهل غريس.

وغير بعيد عن هذا الإنجاز الفلاحي الهائل، فإن الآمال لازالت قائمة لإعادة تنشيط مطار غريس، وهذا نزولا عند رغبة المواطنين معتبرين في ذلك أنه نقطة ربط واتصال لتنمية المنطقة.

وفي الأخير، من واجبي أن ننوه بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها الحكومة من خلال تنفيذ البرنامج. جهود مبذولة أفرزتها الإرادة السياسية الفعالة والتخطيط السليم، وطبعتها الشفافية والصراحة في مواجهة التحولات على الصعيد المحلي والعالمى.

وفي الأخير وليس آخرًا سيدي الرئيس أدعو الله تعالى عز وجل أن يوفقنا جميعًا لخدمة الشعب والوطن؛ عاشت الجزائر في ظل الرفاهية والازدهار. أشكركم جميعًا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرًا للسيد جيلالي سليمانى، الكلمة الآن للسيد بكري البكري.

**السيد بكري البكري:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني، أخواتي أعضاء المجلس الموقر،

السادة الحضور من رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الحكومة،  
هنيئًا لكم ولطاقمكم الحكومي على الإنجازات المسجلة وعلى الخطوات الجبارة والجريئة التي تقومون بها لعلاج الأمراض التي تفتشت في المجتمع الجزائري حتى وإن اقتضى الأمر الاكتواء لأن كثيرًا من الأمراض قد تداوى بالكي والجراحة وقد قال السيد القطب الرباني سيدي عبد الرحمن الثعالبي رحمة الله عليه فيما قد يصيب الجزائر من محن وكيف تخرج منها بفضل الله سالمة معافاة:

إن الجزائر في أحوالها عجب

وما يدوم بها للناس مكروه

ما حلَّ كرب بها أو ضاق متسع

إلا ويسر من الرحمن يتلوه

إن الجزائر اليوم تماثلت للشفاء فأصبحت بحمد الله في أمن ويسرٍ أطعمهم من جوع وآمنهم من خوفٍ بحيث أطعمهم من جوع بارتفاع سعر البترول وآمنهم من خوف بتراجع الإرهاب إلى حد كبير ونحن في نهاية المطاف إن شاء الله، وهذا بفضل الله والرجال المخلصين وحنكة الساسة وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية الذي ينوي استفتاء الشعب في المصالحة الوطنية ليقول كلمته الفصل لطي الصفحة نهائيًا.

ومن ثم فإنه لا يسعنا إلا أن نؤازر الرئيس في مسعاه ونشد على يده لتخطي العقبة - العقبة الأخيرة - في سبيل انطلاقة فعلية للجزائر داخليًا.

أما خارجيًا، فيسجل العدو قبل الصديق رجوعها إلى الساحة الدولية بكل قوة وأصبح يحسب لها ألف حساب بعد أن كانت مثل البعير الأجرى.

السيد الرئيس،

إن التحسن الملحوظ في موارد الدولة والمبالغ الهائلة المرصودة في التنمية في جميع المجالات تجعلها محل طمع الطامعين ما لم تتخذ التدابير اللازمة والصارمة لتفادي تسربها إلى الجيوب الممتلئة أصلاً وعليه، فإن مواصلة حملة التطهير هي في ذاتها إنذار للذين تسول لهم أنفسهم المساس بالمال العام من غير وجه حق.

ولعل إصدار قوانين تحارب الفساد والرشوة

من تلجأ الأرملة؟ لا هي موظفة ولا دخل لها ولا زوجها كان موظفا بينما لديها مجموعة من الأطفال وهي مطالبة بإعالتهم. وعليه، أقترح إنشاء صندوق لإعانة الأراامل والأطفال الذين لا مصدر للرزق لهم وجزاكم الله خيرا وشكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بكري البكري والكلمة الآن للسيد رمضان عز الدين بوستة.

**السيد رمضان عز الدين بوستة:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأكارم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، بودي أن أضم صوتي لإخواني أعضاء مجلس الأمة، مسجلا ارتياحا كبيرا لما شهدته البلاد من تطور في عدة مجالات اقتصادية، اجتماعية وثقافية والانجازات المترامية الأطراف هنا وهناك، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، بودي أن أشكر مصالحي رئاسة الحكومة على هذه الحصيلة التي هي اليوم تحت عنوان "سنة 2004 نتائج وإنجازات".

نتائج وإنجازات لا ينكرها إلا جاحد وهي أكبر وأكثر من أن تكون موضوع مناقشة لمدة 05 دقائق والذي يسجل لكم السيد رئيس الحكومة المحترم لا عليكم، والتي تتمثل في أمور ثلاثة:

1- الاعتماد على لغة الأرقام في الإقناع؛

2- الطرح الموضوعي في تحليل المعطيات؛

3- المنهجية العلمية في معالجة الأولويات.

أعتقد أن كلنا يعلم أنه في جميع أنحاء العالم يتجاوز موضوع السكن حدود بناء مسكن بتقديم

وتعديل قانون البلدية والولاية بما يتماشى والواقع المعاش وكذا عصنة المنظومة الوطنية للبلاد بما يتماشى والمناخ الجيو سياسي العالمي وبما يصون مبادئنا وثوابتنا الوطنية، كل هذا جعلته الحكومة نصب أعينها فأعتقد أن هذا دليل على النجاعة حتى وإن كان هذا يقلق الكثير في الداخل والخارج.

السيد الرئيس،

إن الطاقة عنصر حيوي في الحياة المعاصرة ولا غنى عنها في كل المجالات وتختلف الحاجة إليها من منطقة إلى أخرى، ففي ولايات الجنوب يستحيل الاستغناء عنها خاصة في فصل الصيف الذي تصل فيه درجة الحرارة إلى 50<sup>0</sup> وهنا لا أبالغكم القول لأنه لدي شهود، فقد كانت لجنة للمجلس الموقر في زيارة لولاية أدرار، وكان معنا إخوة من المجلس وأذكر من بينهم الزميل السيد عبد الحميد الذي رافقنا في السيارة بحيث بلغت درجة الحرارة في السيارة 52<sup>0</sup> فأنا لا أبالغ في ذلك لأنه لدي شهود، وهو الأمر الذي يستدعي تحضير المكيفات وبالتالي ترتفع فاتورة الكهرباء والتي قد تصل إلى مبلغ 20.000 دج لذا نقترح العمل على تخفيض سعر الكهرباء على الأقل في فصل الصيف ولو بدعم الشركة من خلال صندوق الجنوب ونفس الشيء يقال عن تذكرة الطائرة نحو الجنوب.

سيدي الرئيس،

إن النقل هو عصب التجارة الحديثة وأضمن النقل لتنمية أية منطقة هو النقل بالسكك الحديدية، وإذا كانت الحكومة تنوي تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا لتفك الاختناق عن الشريط الساحلي فلا أظن أن هناك أكبر من مد خط السكك الحديدية باتجاه الجنوب الكبير ولم لا نحو إفريقيا لتصبح غداً معبرا لسلمنا باتجاه إفريقيا وممرًا للسلع لإفريقيا باتجاه أوروبا، وهكذا نكون قد أعطينا الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) معناها الحقيقي ولا تهم المدة التي يستغرقها إنشاء الخط ولكن الأهم هو الشروع فيه.

السيد رئيس الحكومة،

أريد أن ألفت انتباهكم إلى فئة من المجتمع تعاني في صمت وهم اليتامى الذين يتوفى والدوهم، فإلى

3) إستفادة ذوي الحقوق من إجراء التخفيض المنصوص عليه في القوانين السابقة إذ هذا القانون لم يذكرها.

هذا ما وددت قوله، وفقكم الله لما فيه خير لهذه البلاد، وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد رمضان عز الدين بوسته والكلمة الآن للسيد بلقاسم عطية.

**السيد بلقاسم عطية:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

بعد تفحصنا لبيان السياسة العامة للحكومة وبعد تقييم ما قدمتموه من التزامات عند عرضكم لبرنامجكم السنة الماضية نثمن الجهود الجبارة والإنجازات الإيجابية التي تحققت والوعود المقدمة وخاصة إسكان منكوبي بومرداس قبل فصل الشتاء بعدما قلنا إنها سياسة البريكولاج، إذن أظهرت التحدي والحمد لله فإن سكان هذه الولاية قد التحقوا بالسكنات المعدة لهم قبل فصل الشتاء لكن يبقى الشطر الثاني والمتمثل في الوعد الذي يقضي بإسكانهم بصفة نهائية قبل سنة 2005، لكننا نقدر الظروف، والسؤال الموجه إليكم سيدي الرئيس هو ما مصير الشاليهات أو البيوت التي هيئت لسكان بومرداس والمقرر تحويلهم منها؟ إننا اليوم نسمع عبر وسائل الإعلام أن هذه السكنات ستباع أو تظهر عملية استخلاف المواطنين بأقاربهم كالإخوة أو أبناء العم، إذن نبقي في نفس المشكل.

رغم بعض النقائص والعراقيل ومنها تفشي ظاهرة الفقر والمخدرات والأمراض المزمنة، إذن وفي هذا الإطار سيدي الرئيس، إسمحوا لي أن أشير إلى

قروض بنكية وتسديدها في الآجال المحددة لها إلا الجزائر، عندنا السكن مازال عاملا أساسيا لتدعيم السياسة الاجتماعية من جهة ومن جهة ثانية يشكل عبئا كبيرا على خزينة الدولة، لا لشيء إلا لخدمة المواطن وعندما أقول المواطن لا أقصد الفئة الاجتماعية المحرومة بل جل الشرائح الاجتماعية المستهدفة بموضوع السكن.

الأمر الذي جعل السكن يتنوع لفائدة الشرائح الاجتماعية كل حسب مقدوره المادي، مما أفرز تسميات مختلفة من:

– سكن اجتماعي؛

– سكن بصفة البيع بالإيجار؛

– سكن اجتماعي تساهمي؛

– سكن ريفي؛

– بناء ذاتي... الخ.

الأمر الذي يفتقد عند غيرنا، فلماذا لا نثمن هذا الجهد؟ ولا أريد أن أذكر الأرقام الواردة في الحصيلة تفاديا للتكرار.

كما أنني لا أريد أن أتكلم في هذا المقام على بناء مليون سكن، لأننا كلنا شاهد على انطلاق العملية على مستوى الوطن.

سيدي الرئيس،

إلى جانب كل هذه الأنواع من السكن بمختلف برامجها، ما ينجز منها أو ما هو في طريق الإنجاز، أريد أن أضيف نوعا آخر ألا وهو الحصول على سكن عن طريق التنازل عن أملاك الدولة، هذا أسلوب آخر لتمكين المواطن من تملك سكنه، لكن الذي نلاحظه على طريقة التملك والتي نعتبرها لم تصل الهدف المرجو منه، وهذا راجع إلى غلاء سعر المتر المربع (م<sup>2</sup>) والذي يقدر بـ 18.000 دج/م<sup>2</sup>، حيث تم تسجيل عدم الإقبال على شراء هذا النوع من السكنات على المستوى المحلي، فنقترح عليكم سيدي الرئيس:

1) دراسة تخفيض سعر المتر المربع إلى المستوى المعقول؛

2) إدراج هؤلاء المستفيدين من هذا النوع في قائمة المستفيدين من مساهمة الدولة التي تمنح في مجال السكن التساهمي الاجتماعي (أي بمبلغ 500.000 دج)؛

موسم الحرث والبذر إلا في شهر فيفري وهذا لعدم الحصول على البذور الزراعية في وقتها لأسباب عدة وإني أقدم هذه الملاحظة ليس لاستدراك ما فات في هذه السنة ولكن لاتخاذ التدابير اللازمة قصد اجتناب هذه الظاهرة السنة المقبلة إن شاء الله، وإننا قد أدرجنا هذا الاهتمام في إطار لجنتنا، لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لمجلسنا الموقر.

أما النقطة الأخيرة التي أود أن أتطرق إليها، سيدي الرئيس، فهي محاربة الفساد والرشوة: هذه الآفة التي تعاني منها بلادنا منذ الاستقلال والتي انتشرت بشكل فظيع في هذه السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى الصحو المالية التي عرفتها بلادنا حيث يرى أغلب المسؤولين التنفيذيين بأن هذه الأموال الممنوحة لهم في تسيير شؤون الأمة والبلاد كلها تجارة وبزنسة مربحة، ولهذا نطلب مرة أخرى أن توضع هذه الأموال بين أياد أمينة وأن تتم بها ومن خلالها مراقبة صارمة. وبهذه المناسبة نثمن ونؤيد مسعى رئيس الجمهورية الذي...

**السيد الرئيس:** طيب، استعمل الصيغة التي استعملها الزميل السابق، لا عليك تفضل.

**السيد بلقاسم عطية:** الذي وضع يده على الجرح وأمر بتشكيل لجنة عليا لمحاربة الفساد والرشوة مهما كان مصدرها وتركيبتها، وما دمنا جازمين لمحاربة هذه الظاهرة والسيد رئيس الجمهورية عازم على ذلك يجب أن تتكاتف الجهود ولنتعاون جميعا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بلقاسم عطية والكلمة الآن للسيد محمد بلقاسم بن دقموس.

**السيد محمد بلقاسم بن دقموس:** بسم الله الرحمان الرحيم والحمد لله رب العالمين.  
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد رئيس الحكومة الفاضل،  
معالي السيدات والسادة الوزراء،

مرض قاتل يعاني منه سكان ولاية خنشلة ألا وهو مرض التهاب الكبد (Hépatite C) حيث يعاني أكثر من نصف سكان هذه الولاية من هذا المرض المزمن والمعدي، وفي هذا الإطار عقدنا في السنة الماضية يوما دراسيا افتتحه السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية إبان زيارته التفقدية لهذه الولاية لمعرفة أسباب انتشار هذا الداء، وقمنا باستدعاء أخصائيين من داخل الوطن وخارجه وحضر معنا كذلك الإخوة الأشقاء من تونس الذين لبوا الدعوة وكان مجيئهم بوسائلهم الخاصة.

ومن المؤسف جدا أنه لم يحضر ولو ممثل واحد من الجهاز المركزي أي القطاع المعني بوزارة الصحة رغم استعدادنا لهم لمعرفة والبحث عن مسبباته ودوافعه سواء أكانت طبيعية أم كنتيجة للمواد الفاسدة المتدفقة عبر حدودنا الشرقية، والمشكل الأساسي - سيدي الرئيس - الذي يعاني منه مرضى هذا الداء هو نقص وعدم توفر الدواء في السوق الوطنية حيث يلجأ المريض إلى الخارج لشراء هذا الدواء والذي يقدر بحوالي 2 مليون سنتيم ومنتظر وصوله شهرين أو ثلاثة، فهناك من قام ببيع ممتلكاته لاقتنائه والمرض، سيدي الرئيس، ينتشر بسرعة الفقر والبطالة المنتشرة عبر ولايات الوطن، لقد قدمتم أرقاما قياسية توحى بتراجع نسبة البطالة وهذا استنادا لتقرير المرصد الوطني للإحصائيات. نحن نشكك في هذه الأرقام بحيث نرى أن انخفاض نسبة البطالة ببطء، فبطالو أمس لا يزالون بمواقعهم وتنضم إليهم أفواج أخرى كل يوم من هذه الطبقة بغض النظر عن قطاع الفلاحة الذي امتص - حقيقة - وقلص من نسبة البطالة.

أما فيما يخص قطاع الفلاحة الذي نراه حقيقة قطاعا ناجحا ويعتبر العمود الفقري بالنسبة لاقتصاد الدولة الجزائرية والذي لمسنا من خلاله - حقيقة - نجاحا باهرا رغم بعض النقائص التقنية المتواجدة ببعض ولايات الوطن وأسجل هنا بعض الملاحظات حيث نلمس حيرة وتخوفا من نتائج المحصول وزراعة الحبوب هذه السنة وخاصة في ولايات برج بوعرييج، تيسمسيلت وقسنطينة التي لم تشرع في

الجزائر الحبيبة، وهذا هو المسعى الذي يعمل من أجله وبدون هوادة فخامة السيد رئيس الجمهورية والذي يقتضي تضافر جهود كافة الطبقة السياسية والمجتمع المدني، وذلك خدمة للوطن وللشعب. ذلكم ما أردت قوله في هذه المناسبة سيدي الرئيس، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد بلقاسم بن دقموس والكلمة الآن للسيد مبروك بلمهدي بن سي حمو.

**السيد مبروك بلمهدي بن سي حمو:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،  
السيد رئيس الحكومة،  
السيدات والسادة الوزراء،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،  
السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يختلف اثنان على ما حققته الحكومة فهو يمثل الشيء الكثير الذي يدل على عظمة الجهد المبذول ولكن لا يخلو عمل من النقائص لأن الذي لا يخطئ هو الذي لا يعمل، وإثراء للمناقشة أكتفي بالملاحظات التالية: تتعلق الأولى بالتعليم العالي والبحث العلمي وأما الثانية فتتعلق بقطاع الشؤون الدينية وأما الثالثة فتتعلق بالفقر والبطالة وتداعياتهما أما النقطة الرابعة فتتعلق بالكهرباء في الجنوب.

سيدي الرئيس،

ما من شك أن الدولة الجزائرية تتميز عن غيرها من الدول حتى المتقدمة منها في مجال النفقة على التعليم العالي ومنجزاته وهياكله إلا أنها تغفل أو تتغافل عن ظاهرة هجرة الأدمغة والتي تتمثل في النزيف المعتمد والمسكوت عنه بسبب الإدارة الجزائرية وتعسفها في حق الإطار الجامعي وهو ما يدفع علماءنا وإطاراتنا إلى الهجرة وتقديمهم لقمة سائغة للجامعات الأجنبية

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. في البداية أستسمحكم، ومن هذا المنبر أن أقدم باسمكم جميع تعازي القلبية إلى عائلات ضحايا الحرس البلدي، الذين ذهبوا ضحية عمل إجرامي وجبان ليلة البارحة ببلدية عين الريش، ولاية المسلية، كما نتمنى الشفاء العاجل للجرحي.

السيد رئيس الحكومة،

أود في مستهل مداخلتني القصيرة أن أشكركم على محتوى هذه الوثيقة المتمثلة في البيان السياسي المقدم أمام مجلسنا وأول مرة، والتي تتضمن نشاط الحكومة، ويعد هذا تعزيزا للمؤسسات الدستورية وتحسين علاقاتها.

وفي هذا السياق نعتبر أن كل تقويم لابد أن يكون على أساس البرنامج المسطر مسبقا، ونشير إلى أن من بين التوجهات الكبرى لبرنامج حكومتكم الذي هو في الحقيقة تجسيد لبرنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، ولكن وفي نفس الوقت السياسات المعلن عنها في هذا البيان تحتوي على حلول للمشاكل المختلفة التي تشهدها بلادنا، ولا يمكن بلوغ الأهداف المنشودة ما لم يكن هناك تجنيد عام لطاقتنا البشرية والمادية.

لهذا الغرض نرى سيادة رئيس الحكومة العمل على:  
- تنمية اقتصادية في إطار اقتصاد مستقر وواضح المعالم؛

- تعزيز المنشآت الاقتصادية؛

- نمو جوهري ونوعي؛

- الاستثمار المتزايد؛

- مواصلة التنمية المستدامة للفلاحة؛

- مواصلة العمل على انخفاض البطالة؛

- السعي إلى انخفاض حدة الفقر؛

- مواصلة الجهود لتحسين ظروف معيشة السكان.

ومما لا شك فيه أن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا إذا استتب الأمن والاستقرار في بلادنا في ظل جو يتسم بالإخاء والمصالحة مع الذات، وفيما بين أبناء

التي تستفيد من خبراتهم بأقل جهد، فهل من سياسة رشيدة في هذا الشأن الذي بات يؤرقنا ويكلف الخزينة العمومية مليارات من الدولارات؟

أما الموضوع الثاني فيتعلق بقطاع الشؤون الدينية: إن قطاع الشؤون الدينية على حد علمي هو آخر قطاع نفكر فيه وننسى أن إهماله كان وراء الكوارث التي عرفت الجزائر في العقد الأخير: فكيف نفسر سيدي رئيس الحكومة مستوى أئمتنا المتدني ومرتباتهم الهزيلة التي لا تسمن ولا تغني من جوع، أما أن الأوان لتكوين حقيقي إيجابي نسد به الذرائع ونقطع به الطريق على المغامرين المتفقيهيين؟

أما الموضوع الثالث فيتعلق بالبطالة والفقر اللذين بتنا نلاحظ آثارهما في الجزائر العميقة، ولعل مرد ذلك في رأي يعود إلى عدم ترشيد النفقات وغياب العدل الاجتماعي الذي تتسبب فيه في الكثير من الأحيان إدارتنا ونقترح في هذا الشأن الإسراع في الإصلاح الإداري والثقافي إصلاحا في مستوى طموحات هذا الشعب العظيم.

وختاما، أود أن أشير إلى النقطة الرابعة والمتعلقة بمعاناة سكان الجنوب من فواتير الكهرباء المرتفعة والتي تثقل كاهل المواطنين البسطاء وفي هذا الصدد أطلب من الحكومة الموقرة أن تتكفل بهذه المسألة وتأخذها بعين الاعتبار لكي تجعل تسعيرة رمزية خاصة بسكان الجنوب في فصل الصيف. ولكم منا جزيل الشكر والاحترام والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد مبروك بلمهدي بن سي حمو، الكلمة الآن للسيد موسى بوغلاية.

**السيد موسى بوغلاية:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،  
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السادة رجال الإعلام،  
السادة الحضور،

سلام الله عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

في البداية أهنيئ السيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء الموقرين على الثقة الموضوعة فيهم من قبل فخامة رئيس الجمهورية سواء بإعادة تجديدها للبعض أو التعيين المستحدث للبعض الآخر وإن هذه الثقة لا شك أنها حافز دافع لبذل المزيد من الجهد والسعي الحثيث لمواصلة تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

وفي تدخلتي حول بيان السياسة العامة للحكومة يحسن بي في البداية أن أشيد بمحتوى هذا البيان المعروض علينا فقد تعرض لمختلف التدابير والإجراءات الميدانية المتخذة، إنه بالفعل يدل على تقدم ملحوظ وبخطى ثابتة في المجال التنموي بوجه عام وهذا ما يبشر بالخير ويعطي الضمانة أن برنامج السيد فخامة رئيس الجمهورية سائر في مجراه الطبيعي ويترسخ على أرض الواقع.

سيدي الرئيس،

أنتهز هذه الفرصة لأطرح بعض الانشغالات وبعض الملاحظات بصفة مختصرة.

1- في الميدان الاقتصادي: إن هذا الجانب قد حظي في البيان بتحليل أوفر وإنني أثنم المجهودات المبذولة والعناية الخاصة المعطاة في هذا المجال غير أن الملاحظ هو ضعف في الاستثمار الأجنبي المنتج خارج المحروقات في بعض القطاعات وهذا مقارنة ما وفرته الدولة من مجهودات وتسهيلات وتحفيزات مختلفة وقوانين تتماشى مع الاقتصاد العالمي زيادة مع ما تعرفه البلاد من استقرار سياسي وأمني.

كما نلاحظ كذلك البطء في مواصلة إصلاح القطاع الجبائي والنظام البنكي والمصرفي ولا بد من مواصلة محاربة البيروقراطية.

2 - فيما يخص الطرقات، سيدي الرئيس، كما نعرف هي دعامة أساسية للاقتصاد الوطني ومن هذا المقام نشكر ونثمن المجهودات والمنجزات في هذا المجال عبر الوطن وتبقى مطالبتنا ملحة لمواصلة ذلك ونخص بالذكر إكمال الطريق الوطني الرابط بين

الإيجار وإن عددا كبيرا من المستفيدين هم على هذه الوضعية فإننا نقترح أن يعاد النظر في هذا الموضوع مع إيجاد صيغة لتغطية هذا العجز ومساعدة هذه الفئة من المواطنين.

6 - الكهرباء: سيدي الرئيس، أمام الارتفاعات المستمرة في أسعار الكهرباء أصبحت الفاتورة ثقيلة ومقلقة لدى المواطن ذي الدخل المتوسط والضعيف والبطال وخاصة مواطني الجنوب الذين يستعملون هذه الطاقة 24/24 سا في فصل الصيف لأنه لا يمكن العيش بدونها والدعم الذي أقرته الدولة في هذا الشأن أصبح رمزيا وغير محسوس لدى المواطن وكذلك تأثيرها على الإنعاش الفلاحي في هذه المناطق القاحلة التي هي صالحة للفلاحة ولذا نطلب - وهو مطلب ملح من طرف مواطني هذه المناطق - أن يعاد النظر من طرف الدولة لهذا الدعم.

7 - الصحة: تدعيم القطاعات الصحية بالأخصائيين وخاصة في الجنوب مع التفكير في إنشاء مستشفى جامعي.

8 - التربية: نظرا للصعوبات المناخية في المناطق الجنوبية ومع افتقار المنشآت إلى الوسائل التكنولوجية والملائمة ولكي لا يؤثر سلبا على النتائج في امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والبيكالوريا، لابد من إعادة النظر مستقبلا في تواريخ إجراء مثل هذه الامتحانات أو تكييف مراكز الامتحانات.

سيدي الرئيس،

بهذه الحكومة المنسجمة المتمتعة بالكفاءة والخبرة ومع مواصلة الاهتمام بالعنصر البشري أي العامل من حيث التكوين والحفاظ على القدرة الشرائية و...

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد موسى بوغلابة والكلمة الآن للسيد امحمد المدعو مروان بوشورور.

**السيد امحمد المدعو مروان بوشورور:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، وبعد الصلاة والسلام على رسول الله؛

بريزينة (ولاية البيض) ومثلي (ولاية غرداية) الذي يعتبر طريقا هاما يوصل الجنوب بالغرب وهو مشروع تم الانطلاق في إنجازه منذ سنة 1993 مع التذكير أن الشطر الخاص بولاية غرداية أوشك على الإنتهاء وبقي الشطر الخاص بولاية البيض وتجري الأشغال به بوتيرة بطيئة جدا حسب معلوماتي، وكذا تعبيد الطريق الوطني رقم 01 الشطر الرابط بين عين صالح وتمراست بحوالي 700 كلم الذي هو حاليا غير صالح للاستعمال ويصعب التنقل عبره.

3 - النقل: يعتبر النقل شريان الحياة للتنمية وهنا نشيد بالمنجزات المعتبرة في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة وإذا كانت مشاريع الطرق التي أسلفنا القول عنها تسهم في ازدهار قطاع النقل وبالتالي الرغبة في الاستثمار وتسهيل حركة تنقل المواطنين، فإن السكة الحديدية لها دور فعال وبتكلفة أقل خاصة حينما يتعلق الأمر بنقل البضائع والمعدات من جهة وتخفيف الضغط على الطرقات من جهة أخرى فإننا نلح على إعادة تشغيل الخط الرابط بين البليدة - الجلفة وإنجاز خط جديد يربط الجلفة - تقرت مرورا بالأغواط - غرداية - حاسي مسعود وأنه بدون شك سيساهم في إحداث الإقلاع الاقتصادي الحقيقي ويعطي متنفسا جديدا للمنطقة.

4 - النقل الجوي: سيدي الرئيس ونظرا للزيادات الباهظة والمستمرة في تسعيرة التذكرة وخاصة من الشمال إلى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال فقد أصبح التنقل بالطائرة غير متاح إلا للقلة القليلة لذلك نرى ضرورة أن يقع التدعيم بواسطة الصندوق الخاص بالجنوب.

5 - السكن: إن الإجراءات المتخذة مؤخرا كانت سببا في تحريك عملية توزيع السكنات ولكن يبقى مشكل تحصيل الإيجار مطروحا مع ما يمثله ذلك من إهدار لمداخل هامة، وفي رأيي يكمن هذا الخلل في اعتماد القرار الوزاري المؤرخ في 21/02/1998 المحدد لجدول التقييم الخاص بالاستفادة من السكن الإيجاري ذي الطابع الاجتماعي الذي حدد فيه سقف المداخل بـ 12.000 دج وإن المواطن البطل له حظ كبير في الحصول على السكن وهو لا يملك ما يسدده به



جعل من الحكومة الجزائرية حكومة فاشلة أي ليست لها أية إنجازات، هذا ظلم في حق الحكومة الجزائرية لأن الواقع غير ذلك، أرى أن مجال الانتقاد أوسع، فقد حقق ميزان الجزائر للتجارة رصيذا إيجابيا قدر بـ 13,4 مليار دولار، كما هناك تراجع في المديونية والبطالة والفقير... إلخ فنحن نطالب بالموضوعية في الانتقادات وليس تغليب المواطن الجزائري وتشويه صورة الحكومة.

ولا يفوتني هنا أن أطرح سؤالاً فحواه هل التجمع الوطني الديمقراطي هو من أدى بالجزائر إلى التخريب والخوف والهلاك؟! بل على العكس إذ وقف الأرندي ضد التخريب والتهريب والقتل من أجل حماية المواطن وممتلكاته وقيام الدولة الديمقراطية والدليل على نزاهة التجمع الوطني الديمقراطي عدم استغلاله أو سرقة لفلس واحد من الخزينة الوطنية ولقد ورث التجمع الوطني الديمقراطي إرثاً ثقيلاً وبلديات وقرى مخربة ومدمرة وحسب ظني فإنه مهما قيل وكتب عن عناصر التجمع إلا أنهم قاموا بواجباتهم على أحسن ما يرام ولا يزالون يناضلون من أجل إنقاذ الجزائر من مخالب المتربصين بها سياسياً، ثقافياً واقتصادياً؛ كما أحيي فخامة رئيس الجمهورية على اهتمامه بالتنمية الشاملة للبلاد وخاصة القطاع الفلاحي الذي نال حصة الأسد وهذا من خلال صندوق الدعم الفلاحي والبرامج الفلاحية الأخرى الخاصة بتنمية هذا القطاع، كما أشكر السيد معالي وزير الفلاحة على الجهودات المبذولة والنية الصادقة لمساعدة الفلاحين، لكن يبقى هذا غير كاف ما لم تكن هناك مراقبة ميدانية لهذا القطاع لأن كل هذه الجهودات والتمويلات المقدمة من طرف الدولة لم تنعكس واقعياً وميدانياً على المواطن وهذا نظراً للتحايل على الدولة من خلال أساليب عديدة للغش والنهب.

سيدي الرئيس،

يطالب سكان الشلف من رئيس الحكومة إرسال لجنة تحقيق حول مفرغة النفايات العمومية الكائنة بمكناسة - بلدية الشلف - والنظر في كافة الصفقات العمومية وإعادة مراقبتها وستكتشفون قضايا وثغرات أكبر من تلك التي جاءت بها الجرائد اليومية

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد رئيس الحكومة الفاضل،  
السادة الوزراء،  
السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية،  
زميلاتي، زميلاتي،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
بصفتي جزائرياً وفرداً من هذا المجتمع أود أن أعبر عن مدى سعادتي لتحسن الظروف المعيشية في الجزائر مقارنة بالسنوات الفارطة وهذا راجع للمجهودات التي قامت بها الحكومة الجزائرية.  
أما فيما يخص المصالحة فقد سبق وأن برهن الشعب الجزائري أن المصالحة الوطنية هي خيار زكاه الشعب الجزائري يوم 08 أبريل 2004، هذه المصالحة التي ومن خلالها سوف تبتعد الجزائر من تلك المطبات التي وقعت فيها.

سيدي الرئيس،

لقد سمعنا مؤخراً أن أحد أفراد المجتمع قد طالب بإغلاق التلفزيون الجزائري الذي على حد علمي ليس كما يصفونه ولو عدنا بسنين إلى الوراء لأدركنا مدى التقدم والتطور الذي أحرزه التلفزيون الجزائري، المهم أنهم يناقضون أنفسهم فعلى حد علمي هذه المؤسسة التي هم بصدد المطالبة بإغلاقها تعول العديد من الأسر الجزائرية وبالتالي نحن نساند الحكومة الجزائرية في رفضها خوصصة القطاع السمعي - البصري لأننا نرفض قنوات تسييرها أياد خفية وأصحاب روؤس أموال يستعملونها لصالحهم الخاص وخير دليل ما حصل مع قناة خليفة نيوز خلال الانتخابات الرئاسية الفارطة؛ فلا أظن أن هذا الجزائري الذي يطالب بخوصصة القطاع السمعي - البصري يريد أن يصنع من الجزائر جورجيا.

كما يجب محاربة الغش والفساد والبيروقراطية وهذا من أجل نهضة حقيقية للجزائر ومن هذا المكان أود أن أوجه نداءً إلى هؤلاء الذين ينتقدون الحكومة هذا الانتقاد الفظيع؛ من المفروض والمنطقي عند انتقاد جهاز ما أن نقوم بالإطلاع على النتائج الحالية ونقارنها مع النتائج السابقة، فعلى هذا الأساس يكون الانتقاد، أنا لا أرى ضرورة لذلك النقد الهدام الذي

عن ولاية البليدة.

أما بالنسبة لقطاع الشباب والرياضة فلا يفوتني أن أهنئ السيد معالي وزير الشباب والرياضة على الثقة التي وضعت فيه من طرف السيد رئيس الجمهورية ومن خلاله إلى كافة زملائه الجدد والطاقم الحكومي بأكمله الذين أتمنى لهم النجاح في مهامهم. في السنوات الفارطة كانت تجرى تغييرات على مستوى هذه الوزارة كل بضعة أشهر، هذا ما أثر سلبا على نشاطاتها والدليل واضح، لكم أن تتخيلوا نتائجا الرياضية في المحافل الدولية والقارية والعربية، وعليه أطلب من معالي الوزير أن يعطي اهتماما للرياضة في الولايات الداخلية وهذا لأن الرياضة ليست متمركزة في الجزائر العاصمة فقط والدليل على ذلك الأبطال العالميون الذين أنجبتهم المناطق الداخلية وعلى سبيل المثال البطل العالمي نور الدين مرسلي من الشلف وحسبية بولمرقة من قسنطينة، هذان البطالان اللذان رفعا راية الجزائر وشرفا الشعب الجزائري، يجب كذلك أن تقدم الإمكانيات المالية والمادية التي تقدم وتعطى لمولودية الجزائر وفرق العاصمة لكل الفرق والجمعيات للولايات الداخلية الأخرى وسترون النتائج التي تتلج الصدر وتنسى المواطن همومه اليومية كما أهنئ الفرق الصاعدة الجديدة للقسم الوطني الممتاز ولا أنسى اتحاد بسكرة لوصوله للعب الأدوار النهائية لكأس الجزائر في كرة اليد الذي اعتبره شخصا فائزا بكأس الجمهورية لكونه لعب المقابلة النهائية في بيت مولودية الجزائر ألا وهي قاعة حرشة حسان وبهذا النمط فكلما وصلت فرق الجزائر العاصمة في كل أنواع الرياضات سواء الفردية أو الجماعية للأدوار النهائية ستكون هي الفائزة لا محالة لأنها تستقبل المنافس في ديارها، لذا أطلب من السيد الوزير أخذ هذه القضية بعين الاعتبار وإقرار اللعب خارج ديار منشطى الأدوار النهائية وهذا عن طريق تقسيم المسافة بين الاثنين لكي نعطي لكل طرف حقه...

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد امحمد المدعو مروان بوشورور والكلمة الآن للسيد عابد حاج سليمان.

**السيد عابد حاج سليمان:** بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة الفاضل، السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، عائلة الإعلام، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بالأمس القريب كان البعض منا لا يؤمن بطموحات إرساء المجتمعات الآمنة وكان آنذاك حديث الساعة ينصب في موضوع واحد موحد يتعلق بإيجاد الكيفية والمنهجية للخروج من الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما ترتب عنها من مأساة وطنية، أثناء ذلك الوقت تعالت أصوات لتشير للخطر الذي كان يحرق بها، ومن هذه الأصوات من كان يعلو فيه حب الوطن فوق كل اعتبار وساهم بالروح والممتلكات مؤمنا بدوره تجاه أسرته ومجتمعه ووطنه موقفا بذلك في التوازن بين الحقوق والواجبات، محققا مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان والبعض الآخر من الأصوات اضطر للسكون والصمت والاختفاء ومن هذه الزاوية، أغتنم سيدي الرئيس هذه الفرصة لأعبر عن مشاعري، مشاعر الفخر والاعتزاز لما نراه قد تحقق على أرض الواقع في ظل المجتمع الآمن أسسه التسامح والاعتدال ونبذ العنف والإرهاب والتطرف بكل صوره وأشكاله، يقاوم الانحراف بين أبنائه وهو ما أسمته بعض الأطراف بالأيدي البيضاء وكذا ترقية التنمية وتجسيد معالم الإنجاز الكبير في سباق مع الزمن.

سيدي الرئيس،

من أجل إقامة مجتمع التنمية وتحقيق الديمقراطية في غد أفضل ينبغي لنا أن نكون صرحاء ما بين أنفسنا ونقول إن تحقيق السلم بالمفهوم الواسع والمحافظة عليه وترقية التنمية مستدامة ومتوازنة وإقامة مؤسسات ديمقراطية يقتضي ارتفاع الأحزاب والنخب السياسية إلى مستوى الحلم والطموح الجماهيري حتى لا يعود هناك مكان لمن يسعون

يندرج في هذا السياق، والأمر كذلك بالنسبة للمياه الصالحة للشرب وأظن أن الموضوع يكتسي أهمية كبيرة تستحق الانتباه والمواجهة.

سيدي الرئيس،

ولاية غيليزان المعروفة بالمساحتين المسقيتين بمحيطي ميلة والشلف تشتكي نفس المشكل، ممّا اضطر بعض الفلاحين لاستعمال الخزانات المائية – المتنقلة ولذا نرجو منكم – سيدي رئيس الحكومة – التدخل لإيجاد الحلول المناسبة لتخفيف العبء عن السلطات المحلية التي لم تدخر جهدا في الوقوف بجانب المواطن والفلاح، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عابد حاج سليمان والكلمة الآن للسيد علي فواسم.

**السيد علي فواسم:** شكرا دولة الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

دولة الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الكرام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي في هذه الجلسة الموقرة أن أتقدم بكامل الشكر إلى السيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي عمّا بذلوه من مجهودات وجهد في مدّ وتيرة الإصلاحات والإنجازات في سنة 2004 متمنيا لهم كل التوفيق في مواصلة المسيرة لسنة 2005 وغيرها من السنوات المقبلة من أجل تجسيد طموحات المواطن الجزائري في مواصلة الإصلاحات في بعض القطاعات التي أراها تتطلب الأولوية في برنامج الحكومة وأخص بالذكر منها العقار الفلاحي، إصلاح المنظومة المصرفية، وأشار هنا إلى أن الدولة تخصص سنويا ما يزيد تقريبا عن 1,5 مليار دولار لاستيراد بعض المواد الأساسية الاستراتيجية كالحليب والسكر

لتعويض عدم قدرتهم على طرح الحلول والمبادرات الواقعية التي تلامس هموم الوطن والمواطن بالهروب نحو قضايا عمومية تستهدف دغدغة المشاعر القومية والدينية، وأقف هنا لأوضح بأنه في إطار إصلاح المنظومة التربوية تمت إعادة النظر في هيكلية التعليم الثانوي العام والتكنولوجي وقد أجلت دراسة الشريعة الإسلامية إلى المرحلة الجامعية، أما مادة التربية والعلوم الإسلامية كمادة فمازالت قائمة وتدرس كما كانت تدرس في الماضي القريب.

سيدي الرئيس،

إن بناء الديمقراطية والمضيّ قدما نحو التقدم والرفاهية مسؤولية مشتركة بين نظام الحكم والأحزاب والنخب السياسية.

سيدي الرئيس،

ما أعبّر عنه على إثر عرض بيان السياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة هو أن الحكومة الحالية لها الإرادة القوية والحرص على المواجهة وحسم كل ما يقابلها من مشكلات وكسب رهان أزمة زلزال بومرداس ثم مكافحة غزو الجراد لبؤر عديدة من القطر الجزائري لخير برهان ودليل على ذلك.

إن عمل الحكومة بكل ما نراه اليوم هو عمل جدير بكل الإحترام ونموذج يؤكد على عزم صادق وتصميم أكيد ونية حسنة لدفع عجلة التنمية، لكن بلوغ مستوى من الرفاهية العامة والتقدم يقتضي منا على المدى البعيد أن ننجز التصنيع ونخلق قطاع خدمات متطور، ولا ينبغي لنا أن نركز اقتصادنا على الفلاحة واستخراج المعادن فقط لأن هذه النشاطات تنمو بأقل سرعة من الصناعات المتطورة وتؤثر سلبا على قطاع الصناعة الذي يصاب غالبا بالكساد.

وفي الأخير، أشيد وأثمن مجهودات الحكومة تجاه الطبقات الاجتماعية التي تعاني الفقر والحرمان وتمثل التحديات في تقليص الفقر المدقع والتكفل بمسألة البطالة.

كما أشد انتباه السيد رئيس الحكومة إلى الأزمة التي أصابت الجهة الغربية من الوطن والمتعلقة بندرة المياه وفراغ السدود نتيجة الجفاف، فالخطر يحرق بالأشجار المثمرة والبرنامج الذي سطرته الوزارة

الطارف الذي يتطلب توفير 17 ألف هكتار بغلاف مالي قدره 42 ألف مليار دينار وأتمنى للطاقم الحكومي والسيد رئيس الحكومة كل النجاح في مجهوده من أجل الجزائر، وتحيا الجزائر.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد علي فواسم والكلمة الآن للسيد صديق شهاب.

**السيد صديق شهاب:** شكرا سيدي الرئيس.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي رئيس الحكومة،

سيداتي وسادتي الزميلات والزملاء الأفاضل.

تحظى جلستنا هذه بميزة تجعلها مفصلية مقارنة بالجلسات الأخرى لكونها تخصص لدراسة ومناقشة حصيلة برنامج عمل الحكومة الذي تضمنه بيان السياسة العامة المقدم من طرف رئيسها مشكورا. مفصلية لكون هذه الحصيلة السنوية الأولى بعد إعادة انتخاب فخامة رئيس الجمهورية لعهد ثانياً بناء على برنامج الذي استمد منه برنامج حكومتنا الموقرة، وأقول مفصلية أيضاً لكون المرحلة تشكل في نظري انطلاقة جديدة كل الجدة بما تتسم به من تغير واضح لأوضاع البلاد الأمنية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وما أحرزته من تقدم في تعزيز مكانتها على الساحة الدولية بفضل الجهود المخلصة التي بذلت من طرف جميع مؤسسات الدولة وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية الذي كان له الفضل الأول وجهود رجال الجيش الوطني الشعبي وكل قوات الأمن وكل المخلصين من الوطنيين ورجال المقاومة والدفاع الذاتي في استعادة الأمن وتثبيت الاستقرار مما وفر أهم الظروف والعوامل لنشوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي الذي تدل الأرقام والمؤشرات الإيجابية التي تتضمنها هذه الحصيلة على مدى ما يتمتع به من صحة وعافية استعيدت في ظرف زمني قياسي.

سيدي الرئيس،

لقد كان من المفروض ونحن نرى ما تحقق من منجزات في جميع الميادين بفعل لغة وخطاب وحكمة

والزيت والقطن وهي مواد بإمكاننا في بلدنا الجزائر الاستغناء عن استيرادها بل إنتاجها بنسبة كبيرة إن كان هناك تدعيم للمربين والمنتجين مادياً لاستيراد العجول وإنتاج مادة الحليب محلياً لأنه جاء في الوثيقة، دولة الرئيس، أنه تم في هذه السنة جمع ملياري لتر من الحليب علماً أن الاحتياج الوطني هو 3 مليارات لتر من الحليب؛ وأشكر قطاع الفلاحة والتنمية الريفية إذ أخذ على عاتقه شعاراً وهو (سنة 2005 ستكون سنة الحليب إن شاء الله) ولم لا نوفر 3 ملايين لتر من الحليب ونستغني عن استيراده وعن 600 مليون دولار أمريكي حتى نخصصها للخزينة العمومية؟

تشجيع المستثمرين والفلاحين لإقامة الوحدات التحويلية وإنتاج عباد الشمس والقطن والشمندر السكري محلياً ونحن نعرف بأن أرضنا خصبة في إنتاج هذه المواد وهو ما يدفعنا للقضاء على معضلة أخرى خاصة لدى فئة الشباب وخريجي الجامعات الذين يتخبطون في البطالة وبيروقراطية المنظومة المصرفية إذ لا يزالون يبحثون عن أبسط الحلول والمتمثلة في منصب عمل في إطار التشغيل ما قبل التوظيف.

ثانياً، كما لا يفوتني أن أشكر السيد فخامة رئيس الجمهورية على زيارته لولاية الطارف في جوان 2003 أين أعطى الموافقة على إنجاز سدي بوقوس وبوثلجة وهو مشكور على وفائه بوعوده حيث انطلقت فعلاً الأشغال بهذين السدين والحمد لله بغلاف مالي ضخم وبمساهمة شركة أجنبية وذلك في شهر مارس وما بقي للطاقم الحكومي إلا التفكير في تجديد سدي بوناموسة وبوثلجة لحماية الأراضي الفلاحية التي تغمرها المياه سنوياً لمدة أكثر من ستة أشهر وحفاظاً على الثروة المائية الهائلة التي تضيع سنوياً وتتجه نحو البحر بكميات هائلة إذ بإمكانها تغطية الاحتياجات من الماء الصالح للشرب والفلاحة والصناعة لكل من ولايتي عنابة والطارف.

كما أريد أن أشير دولة الرئيس إلى دعوة السيد وزير الموارد المائية إلى البرلمان بغرفتيه والوالي وبعض رؤساء البلديات من أجل دراسة تقنية لسهل

الرئيس - لا يمكن تحقيق أي شيء بألية كن فيكون، والتسيير والاقتصاد يخضعان لشروط وقواعد لا بد من التقيد بها، ونحن محكوم علينا بعد كل ما مضى أن نصل إلى هذه الحالة الثقافية سيدي الرئيس، وأقول الثقافية التي لا نبدع فيها لأنها موجودة، وموجودة حتى في تراثنا الثقافي والحضاري وتاريخنا التليد.

إن الجهود التي بذلتها الحكومة الموقرة لإنجاح الإصلاحات المختلفة في جميع الميادين تستوجب التنويه والتثمين سواء من باب التشجيع أو من باب الاعتراف بالفضل لأصحابه، ولكن لا بد من الحث على مواصلة الجهود وتدارك النقائص ومواصلة العمل لتطوير وحماية أكثر للعقار الفلاحي وتفعيل الاستثمار في القطاع السياحي باعتبارهما القطاعين الواعدين حالياً بإمكانية خلق موارد مالية إضافية بالعملية الصعبة إلى جانب المحروقات التي كانت إلى حد الآن الصادرات الأساسية لبلادنا؛ يجب البدء - سيدي رئيس الحكومة - في التفكير في كيفية عدم الاعتماد عليها مستقبلاً إلى حين الوصول إلى تفعيل ما تبقى من القطاع الصناعي بالوسائل التي توفرها الشراكة والخصوصية والاستثمار في المراحل القادمة.

والذي يجب - سيدي الرئيس - أن يولى له اهتمام زائد وعناية أكبر هو القطاع المالي والمصرفي الذي يستدعي جهوداً جبارة في إطار عملية الإصلاحات لأن القضاء على مظاهر الفساد والرشوة والمحسوبية لا يمكن دون أن تتحكم الدولة بشكل نهائي في تسيير...

**السيد الرئيس: شكراً.**

**السيد صديق شهاب:** هناك فكرة تراودني منذ زمن، ولا بد أن أبلغها إلى عناية رئيس الحكومة.

**السيد الرئيس:** قلت كلمة، فلك الكلمة.

**السيد صديق شهاب:** لا، هي كلمة ولكنها في شكل فكرة.

**السيد الرئيس:** إذن، تفضل.

الوثام المدني والمصالحة الوطنية بكل ما له من تأثير إيجابي في تكريس ثقافة التسامح والتصالح والترفع عن كل ما من شأنه إثارة الأحقاد والضغائن التي كانت في الماضي القريب سبباً لمأساتنا وضعفنا إن لم أقل في شبه انهيار دولتنا، إلا أننا بدأنا نسمع في الفترة الحالية بعض الصخب الذي لا مبرر له حول قضايا لا أعتبرها شخصياً من أولويات الفعل المطلوب لتدعيم المكاسب المحققة والتي تحتاج إلى التطوير لتحقيق الطموحات والآمال التي تعلقها جماهيرنا الشعبية في توفير ظروف أحسن لحياتها وعيشها وأمنها واستقرارها، وخاصة وأن تحالفنا الرئاسي الذي أدعو إلى ترقيته وتحسين أدائه كان وراء خلق الكثير من الأسباب التي ساعدت على خلق هذه الصحة التي تتمتع بها البلاد في جميع الميادين، فمن المفروض إذن أن نتفادى كل ما يمكن أن يعكر هذا الصفاء، ويعيق أو يحد من الحركة المطلوبة للمرحلة.

سيدي الرئيس،

إن البيان الذي تلاه السيد رئيس الحكومة مشكوراً هو من الدقة والموضوعية والصدق بمكان يجعلني أنوه وأثمن عالياً الجهود المخلصة لإنجاز وتحقيق ما نراه ميدانياً بأعيننا، والنقائص والسلبيات التي اعترف بها السيد رئيس الحكومة، والتي أعتبرها أنا تعود لأسباب كلنا يعرفها، إذا أردنا وأخلصنا النية وأحسننا الفهم لأن من الواجب الاعتراف بأنه ليس من اليسر التخلص بسرعة من الممارسات والسلوكيات الموروثة عن المراحل السابقة والتراكم الكبير لسلبيات ونقائص التسيير التي يعود بعضها إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية تتعلق بالتخلف الكبير الذي نعانيه كمجتمع في جميع الميادين المعرفية والثقافية، والتخلي الكلي تقريباً عن القيم التي لا مناص منها لبناء دولة القانون والمؤسسات وتشبيد اقتصاد متقدم.

سيدي الرئيس،

إنه رهان يجب أن يتحقق وتحدٍ يجب رفعه وإمكاناتنا المالية الحالية تساعد على ذلك، ولا يبقى لنا إلا السعي الحثيث الجاد للترشيد في كل شيء، والوعي بكل شيء، وفهم كل شيء، لأنه - سيدي

– دولة القانون التي تفرض نفسها بهدف فرض السلطة وقوتها؛  
– الحل المحكم لأزمة منطقة القبائل؛  
– الوفرة المالية التي تسمح لمواصلة عصرنة البلاد واستدراك التأخير في المجال الاقتصادي والاجتماعي ومواجهة الدخول في المنافسة الدولية والعولمة التي لا مفر منها؛

– تزويد البلاد بمجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية الضرورية لمواكبة العولمة؛  
ما هذه إلا نتائج لسنة واحدة من المثابرة التي تشكل المرحلة الأولى التي تظهر واعدة ويمكننا التأكيد من أن سنة 2004 سجلت تطورا في جميع المجالات والتي سيستمر فيها في البرنامج الخماسي لدعم التنمية الاقتصادية التي أعلن عنها السيد رئيس الجمهورية، فمن واجبنا لفت انتباهكم حول بعض الملفات والأعمال التي تستدعي التكفل بها بصفة خاصة:

أولا: قطاع السكن بالنسبة للمليون سكن المسجل بودي إذا أمكن معرفة ما هو المنطق في التوزيع على كل الولايات لأننا نعتبر بأن ولاية سكيكدة لم تأخذ الحصة اللازمة؟

ثانيا: قطاع الري في الوقت الذي تحدثتم فيه عن تحلية مياه البحر خاصة على المستوى الشرقي للبلاد وهنا أذكر ولاية سكيكدة التي تستفيد من حوالي أكثر من 700 ملم من الأمطار سنويا وقرر فيها تحلية مياه البحر. في نفس الوقت توجد بلديات في نفس المنطقة ومسقية بطريقة لا بأس بها ولكن ليس لها الحق في المياه وفي بعض الأوقات تستلزم حذف بعض العناصر أو حفر آبار أو (Une retenue collinaire)، من جهة أخرى هناك تعطل في إنجاز المحيطات المسقية أكثر من المنتظر بالرغم من أن استعمال مثل هذه المحيطات يكون اقتصادا هاما بالنسبة للمناطق المعنية لاسيما في مجال خلق مناصب الشغل أو الثروات.

ثالثا: قطاع الفلاحة والتنمية الريفية إن إدراج قضية الأمن الغذائي والري في برنامجكم لهو في غاية الحكمة، وإن كان ثمة قطاع تشكل تنميته

السيد صديق شهاب: إذن قلت دون أن تتحكم الدولة بشكل نهائي في تسيير كل الأموال العمومية سواء في القطاع المصرفي أو الجبائي، وهذا ما لا يمكن أن يتم في وجود السوق الموازية المشجعة على التهرب والتهرب والتبييض والاختلاس والمضاربة في أملاك الدولة والمال العام، والتحايل والغش في إبرام الصفقات.

الشيء الذي أوجد المناخ المساعد على تفشي هذه الأمراض واستعصاء مكافحتها إلا باتخاذ قرار شجاع وحاسم يتمثل – سيدي الرئيس – في تغيير للعملة الوطنية لتمكين الدولة من استعادة وإدخال كل الأموال ضمن الدائرة المالية الوطنية ومعرفة الرساميل الحقيقية التي لا يعلن عنها ولا تعرف من طرف جهازنا الجبائي.  
شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: لقد أخذت 48 كلمة! شكرا للسيد صديق شهاب والكلمة الآن للسيد محمد أودينة.

السيد محمد أودينة: السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،  
زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،  
السيدات والسادة الحضور،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.  
سيدي الرئيس،

مرت سنة على عرضكم لبرنامجكم إثر النجاح الباهر الذي حققه فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة عند إعادة انتخابه؛ واليوم نسجل بكل ارتياح وجود معظم أعضاء برنامجكم في لونها الأخضر ومن بين الأهداف التي سطرتموها والتي يوليها السيد رئيس الجمهورية اهتماما بالغا كونها حققت نتائج معتبرة نذكر منها:

– إعادة الأمن والاستقرار؛  
– المكانة المرموقة التي استعادتها البلاد على الساحة الدولية؛

إيجابيات متعددة فهو قطاع الفلاحة.

– أما في ميدان خلق مناصب العمل، فحصلتكم تبرز أكثر من 25% من مناصب العمل لسنة 2004.

– خلق الثروات في مجال الإنتاج النباتي والحيواني وبالتالي بلوغ الأمن الغذائي.

– حماية التربة من الانجراف والتصحر.

– إعادة ترميم القرى للتخفيض من النزوح الريفي. عندما عرض قانون المالية لسنة 2005 وعدمتم

بالاحتفاظ بدعم القطاع لا سيما على مستوى المزارع (Nous visons la mise à niveau des exploitations)

ونذكر أن القطاع الفلاحي لا يحصل إلا على دعم ضعيف مقارنة مع الدول الأخرى وكم كان استغرابنا

كبيرا عندما علمنا في جانفي 2005 بتخفيض هذا الدعم، بينما كنا ننتظر رفعه، نظن أنه قد حان الوقت

لتنظيم جلسات حول الفلاحة قبل عرض مشاريع قوانين العقار الفلاحي أمام البرلمان وذلك بإشراك

المهنة التي...

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد أودينة والكلمة

الآن للسيد بركات بحوص.

**السيد بركات بحوص:** بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة الفاضل،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

أقدم بهذه المناسبة شكري الخالص للسيد رئيس

الحكومة الفاضل وإلى كل المخلصين في هذا الوطن

الغالي الذين ساهموا ولا زالوا يساهمون من قريب أو

بعيد في تحقيق هذا البرنامج الطموح المستمد من

البرنامج العام والشامل لفخامة رئيس الجمهورية

والذي جاء نتيجة الصبر الذي تحلّى به الشعب

الجزائري الذي علمته المحن كيف يواجهها ونتيجة

أعمال المخلصين والمخلصات في هذا البلد، على

جميع المستويات وفي كل المجالات.

سيدي رئيس الحكومة،

لقد تتبعنا بيان السياسة العامة الذي تقدمتم به

أمام مجلسنا الموقر وجاء طبقا لما تقتضيه أحكام

الدستور وهو بمثابة حصيلة سنوية لعمل حكومي

يشمل دون شك عناصر عديدة إيجابية وهامة.

إن هذه الحصيلة السنوية تبين على وجه

الخصوص تحقيق أهداف عديدة ذات أولوية مسجلة

في برنامج الحكومة في الميدان، حيث إنه يتضح من

الناحية الاجتماعية التجسيد الفعلي لعمل الحكومة من

أجل التخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية من خلال

أهمية الاعتمادات المرصودة للتحويلات الاجتماعية،

غير أنه رغم المجهودات المبذولة والتي تستحق الثناء

والمكرسة بموجب قانون المالية الأخير في هذا

المجال فإن أهداف السياسة الاجتماعية للحكومة

مازالت تطبعها نقائص عديدة في الجانب التطبيقي،

بالإضافة إلى ذلك أصبح أكثر من الضروري إعادة

تحديد الأولويات.

إن الإمكانيات المعتبرة والمسخرة في إطار

تخصيص 45 مليار دولار المخصصة لتمويل المشاريع

التي جاء بها فخامة السيد رئيس الجمهورية هي دليل

قاطع وإرادة مؤكدة لحكومتنا لتحقيق وتوازن

السياسات التنموية الجهوية والوطنية وتحسين

ظروف المعيشة للمواطن والتي تستوجب السهر على

إنجازها، وتتميز ببعدها الاجتماعي والثقافي

والتربوي حيث تساهم مثل هذه الاستثمارات لا محالة

في تحسين المحيط الاجتماعي.

1 – العدالة: يجب أن يعكس مسار الإصلاحات

الجارية على مستوى قطاع العدالة منذ مدة رغبة

المجتمع الجزائري في ترسيخ منظومة عدلية تؤسس

المجتمع المدني ومبينة على تقريب إدارة العدالة من

المواطن وتكريس الديمقراطية واحترام الحريات

العامة والفردية، وتنفيذ الأحكام الصادرة عن جهاز

العدالة وفي هذا الإطار أرى من واجبي أن أنوه بالجهد

المبذول من قبل جهاز العدالة.

2 – فيما يتعلق بمحاربة التصحر، سيدي رئيس

الحكومة، إن عبور الرياح والعواصف الرملية

**السيد عبد الله برادعي:** شكرا سيدي الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد رئيس الحكومة الفاضل،  
السادة الوزراء،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،  
أسرة الإعلام،  
السادة الحضور.

بعد تفحصي لبيان السياسة العامة للحكومة، رأيت من باب الإنصاف أن أنوه بالقول إن مجهودات الدولة قائمة على جميع الأصعدة وهو مؤشر خير إذ أن بلادنا قطعت أشواطاً لا يستهان بها في عدة ميادين مست العديد من الإصلاحات الكبرى مما أثر إيجابياً على السير المؤسساتي للجمهورية وكذا سمعة الجزائر الخارجية وعودتها باستحقاق وجدارة إلى الساحة الدولية، كل ذلك لم يأت صدفة لولا تضافر جهود الجزائريين المخلصين وتفانيهم وحبهم لهذا الوطن.

سيدي رئيس الحكومة المحترم،  
إنني لا أبالغ ولا أريد طرح انشغالات مواطنين من عمق الجزائر رغم أنني محمل بها إلا أن تتبعي لردكم الأخير - سيادة رئيس الحكومة - على مداخلات السادة نواب المجلس الشعبي الوطني جعلني وغيري أتفهم ومن خلالي المواطن وأطمئن من أن انشغالاتنا نالت قسطها الكافي من الاهتمام والمتابعة من طرفكم وكما هو الحال من الحكومة، وهذا نابغ من منطلق روح المسؤولية، فهل يجوز لنا مرة أخرى سيدي رئيس الحكومة أن نطرح على سيادتكم مرة أخرى انشغالاتنا، لا للتبليغ ولا لكونها رسالة مشفرة، لكنها تحمل في طياتها معاناة لا بد لنا من معالجتها والقضاء عليها من جذورها، طرحناها على بساط حلولكم اللائقة ونحن متيقنون من سيادتكم أنكم تتفهمونها جيداً ولا شك أنكم أدرجتموها في أجندة انشغالاتكم والتي تدخل بالطبع ضمن أولويات الانشغالات الوطنية الأخرى.

سيدي رئيس الحكومة،  
أتطرق إلى هذه الانشغالات وهي انشغالات

المستمرة لأكثر من عشرية كاملة والجفاف الذي ضرب ولايات الجنوب أرى أنه من واجب الدولة الاهتمام بهذا الموضوع أو اتخاذ مبادرات من شأنها التخفيف من حدة التصحر الذي أثر سلباً على وضع البيئة والتربة وتدهور الحياة بصفة عامة. وأذكر على سبيل المثال ولاية البيض التي أصبحت اليوم بفعل هذه الظاهرة تعاني الكثير من المشاكل منها التغيير البيئي شبه الكلي وهذا بعد احتواء الرمال على الغطاء النباتي والقضاء عليه مما انعكس سلباً على التقليل شبه الكلي للحياة التقليدية للموالين وهجرة من تبقى منهم إلى الولايات الشمالية.

سيدي الرئيس،  
لإنقاذ ما تبقى من الموالين أقترح في هذا المجال،  
الدعم الفعلي للموالين كدعم فلاحه الأرض.  
سيدي الرئيس،

ومن أجل التموين المنظم للمنطقة يجب إيصال السكة الحديدية من الخط المار ببوقطب إلى مقر ولاية البيض.

كما نسجل، سيدي الرئيس، من خلال هذا البيان إعطاء أهمية لفك العزلة وأذكر هنا بالخصوص العزلة الثقافية والتعليمية التي تعاني منها ولاية البيض التي تفتقر إلى مركز جامعي على الأقل والجميع يعرف المعاناة التي يعيشها طلبة هذه الولاية وإذا عدنا إلى الإحصائيات، سيدي الرئيس، فإن الناجحين في شهادة البكالوريا بهذه الولاية يفوق ألف طالب سنوياً وهناك هياكل موجودة يمكن استغلالها في هذا الإطار. وفي الأخير، أشير سيدي الرئيس إلى نقطتين تعاني منهما المنطقة، وهما وضعية الطرق البلدية والولائية التي يجب أن يتم التكفل بها في هذا البرنامج الطموح الذي تفضل به السيد رئيس الجمهورية. وكذلك، في إطار دعم المنطقة بمواد البناء خاصة الإسمنت فإن مواطني هذه الولاية يتساءلون عن مصير معمل الإسمنت بالأبيض سيدي الشيخ؟  
وشكراً على كرم الإصغاء.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد بركات بحوص والكلمة الآن للسيد عبد الله برادعي.



الدولة القوية المتفتحة على محيطها والهادفة إلى تحسس انشغالات هذا المواطن لذا فإن الحكومة أو السلطة التنفيذية بكل مكوناتها مطالبة بمراعاة ذلك والبرلماني أيضا عليه أن يقف على صلاحياته ويمارسها في هذا الإطار وفي ظل قوانين الجمهورية.

سيدي الرئيس،

لقد جاء في كلمة السيد رئيس الحكومة، إن ترسانتنا التشريعية وقدراتنا في مجال المكافحة ستشهد تعزيزات وهذا ما نراه من خلال النصوص التي تقدمت بها الحكومة ممثلة في وزارة العدل أمام مجلسنا وهو محق في ذلك، لكن أعتقد بأنه لا تنقصنا التشريعات والنصوص بقدر ما ينقصنا التطبيق والتنفيذ والإرادة.

إن برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي احتضنه الشعب بما يشبه المبايعة لما وجد فيه من عودة للأمل واسترجاع الثقة في دولته وهيبته، وهي دولة الحكم الراشد الذي يقوم على مشاركة الجميع في بناء دولة الجميع والشفافية والديمقراطية ومبدأ سيادة القانون هو الهدف الذي ظل الشعب في رحلة للبحث عنه منذ قديم الزمان.

سيدي الرئيس،

لقد جاء في برنامج حكومتكم بأنه من واجب الجميع أن يدينوا الإجرام ويتصدوا له وهو قول صحيح وهدف كل الشعب أيضا ومبتغاه، نحن ندعمه ونؤيده ونقف وراءه بكل ما نملك، لكن المواطن الذي أُلّف أن تكون مثل هذه الدعوات مجرد حملات ثم يعود الأمر إلى ما كان عليه، هو في حاجة إلى اطمئنان وعودة الثقة ولا يتأتى ذلك إلا بالتطبيق الحازم والصارم للقانون وعلى الجميع صغيرا وكبيرا وبصفة دائمة ومستمرة وفي ظل احترام قوانين الجمهورية بعيدا عن الضجيج وبعيدا عن التشهير.

إن المساس بالمال العام والرشوة والفساد وجعل المسؤولية مصدرا للغنى هي التي أدت إلى القطيعة بين الحاكم والمحكوم، وألمي كمواطن جزائري، ورجائي كمواطن جزائري حالم بأن تسود العدالة ويطبق القانون على الجميع، وأن تكون العدالة هي أساس الحكم وهي الفيصل في كل حياتنا وقديما قال

واضحة كالطريق الرابط بين عين صالح وتمنراست وهنا أوجه شكري إلى السيد وزير الأشغال العمومية على عنايته وتتبعه وكذا جلب الماء الشروب من وإلى تمنراست وحل مشكلة تسعيرة النقل الجوي والمطالبة بتوفير الأطباء الأخصائيين لدائرة عين صالح وهو المشكل الذي لم يلق حلا لحد اليوم.

سيدي رئيس الحكومة،

للزيادة في التوضيح إن بولايتنا ثلاث بلديات منكوبة تعرضت أخيرا إلى فيضانات معتبرة منجرة من ورائها خسائر بشرية رغم تدخل سلطات الولاية لاحتواء الأزمة إلا أن نفوس المواطنين لم تطمئن بعد وهم ينتظرون من سيادتكم يد المساعدة والعون للتخفيف من حدة الخسائر؛ والبلديات المتضررة هي: عين لمقل وإيدلس وتازورك.

سيدي رئيس الحكومة،

نشكركم على رحابة الصدر والصبر والكمال لله، وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد الله برادعي والكلمة الآن للسيد إبراهيم بولحية.

**السيد إبراهيم بولحية:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

السادة أعضاء الحكومة.

سيدي الرئيس،

تقدمت الحكومة اليوم أمام مجلسنا ببيان ضمنته حصيلة نشاطاتها لمدة سنة، وهي سنة حميدة تدخل في إطار التناغم بين السلطات في ظل التعاون والتنسيق والتوازن، وهذا هو الأمر الذي كنا نفتقده، فالبرلماني هو صوت هذا الشعب، والشعب كما هو مكتوب في الدستور هو مصدر كل السلطات.

إن السلطات سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية مصدرها ومآلها ومنبتها هو الشعب وتمكين البرلماني من ممارسة دوره هو أصلا من مميزات

إننا نعتقد - سيادة الرئيس - أن الحصيلة الرقمية دائماً مهمة وكما تعرفون ولاحظتم خلال العملية الانتخابية في أفريل الماضي فإن الحصيلة لعبت دوراً مهماً في جعل الناس يثقون فيما يقال لهم إذ قدمت لهم الأرقام التي تثبت ما قيل قبل 5 سنوات.

بعد هذا سيادة الرئيس، اسمحوا لي أن أمارس دوري كبرلماني لأقول الجانب الآخر للصورة أيضاً. أولاً، بالنسبة لأخلة الحياة العامة فإن الرشوة كما يقال هي ضريبة على الفقراء وابن خلدون قال قديماً «إنها من أسباب اندثار الأمم» وأظن أن محاربة الرشوة والفساد وكل هذه الآفات التي أخذت حيزاً مهماً من برنامج فخامة رئيس الجمهورية سواء في برنامجه الأول أو الثاني بصفة خاصة، أريد أن أقول إن محاربة الرشوة وغيرها من الآفات يجب أن تكون مستمرة ومتواصلة وأن تدخل في إطار العمل اليومي للضبطية القضائية لجهاز القضاء والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والصحافة بطبيعة الحال وبالتالي كل هؤلاء يمارسون اختصاصهم الردي أو الوقائي.

بعد هذا أريد أن أقول كلمة أيضاً سيادة الرئيس بخصوص القطاع الفلاحي، فقد وعدتمونا في برنامجكم وكذلك برنامج فخامة رئيس الجمهورية بأنه سوف يكون هناك تقييم لعملية الدعم الفلاحي، سبق أن صرفت 150 مليار دينار وفي هذا البرنامج هناك 300 مليار دينار، إذن أين وصلت عملية التقييم وماذا عن عملية الدعم؟ هل هي مستمرة أم لا؟ نريد توضيحات في هذا الإطار خصوصاً مع المبالغ الضخمة التي رصدت لهذا القطاع المهم، ونحن لا ننكر أبداً بأن هذا القطاع حقق تقدماً مهماً بطبيعة الحال.

هناك نقطة أخرى سيادة الرئيس، لقد وزع علينا البرنامج التكميلي الخماسي، وسؤالي هو كيف تم إعداد عملية التوزيع؟ هل تمت على المستوى المحلي باستشارة المنتخبين خصوصاً، أم أن العملية كانت بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية؟ نريد توضيحات في هذا المجال.

وعد سيادة رئيس الجمهورية من خلال برنامجه الذي تقدم به إلى الشعب بأنه سوف يكون هناك تكفل

الحكماء: «هذه الحضارة ما نمت أغراسها ولا طابت ثمارها إلا في ظل دولة عماد حياتها العدل والشورى والاستقرار».

سيدي الرئيس،

النقطة الثانية التي أود أن أتدخل فيها هي أن الكثير من الجهات الوطنية تتطلع بتحرق - حتى لا أقول شيئاً آخر - إلى إعادة النظر في التقسيم الإقليمي الحالي الذي مر عليه أكثر من عشرين سنة وقد استبشروا خيراً ببرنامج فخامة رئيس الجمهورية لما احتوى على مثل هذه الإشارة، التقسيم الإقليمي...

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد إبراهيم بولحية والكلمة الآن للسيد لزهاري بوزيد.

**السيد لزهاري بوزيد:** شكراً سيادة الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم.

في البداية لا بد أن نسجل للحكومة ولرئيسها المحترم استعمله ولأول مرة الإمكانية التي يعطيها له الدستور بمقتضى المادة 84 منه وهذا بمخاطبة مجلس الأمة حول بيان السياسة العامة، وكل ما نتمناه أن تصبح هذه العادة عرفاً مستقراً حتى يتاح لمجلس الأمة أن يقول رأيه ليس في برنامج الحكومة لأننا نتكلم فيه عن الأهداف، إنما لبيان السياسة العامة لأننا نتكلم فيه عملاً تحقق فعلاً من البرنامج.

سيادة الرئيس،

الجميع يعرف أن الجزائر عادت من بعيد ولكن كلنا نتمنى أن نذهب بعيداً أيضاً في عملية التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية وخصوصاً في عملية بناء دولة الحق والقانون.

إن البيان الذي عرض علينا - سيادة الرئيس - لا يمكن إلا أن ننظر إليه بعين إيجابية فالكثير تحقق حتى وإن كنا لا زلنا ننتظر الأكثر.

يرد عليه في حينه؛ والآن نوقف الجلسة لمدة نصف ساعة؛ الجلسة موقوفة.

### إيقاف الجلسة على الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساءً واستئنافها على الساعة السادسة والدقيقة السادسة والعشرين مساءً

**السيد الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. نستأنف أشغال جلستنا المخصصة للنقاش العام حول بيان السياسة العامة للحكومة وأحيل الكلمة إلى السيد صالح بوتلحيق.

**السيد صالح بوتلحيق:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. بقدر ما نثمن الإنجازات الكبيرة التي تحققت في الميدان بقدر ما يجب علينا التكم عن النقائص وهي كثيرة أيضا ويجب معالجتها في وقتها المناسب. أود في البداية أن أقول إنني وددت تقديم تدخل طويل لكن مع الأسف الوقت قصير، وبذلك أختصر؛ ففي كثير من الأحيان يفلت المعنى.

سيدي الرئيس، لقد حاولت خلال السنوات الخمس الماضية أن أؤدي عملي بكل إخلاص وأمانة وأن أكون وفيًا لمواطني ولاية البليدة خاصة الذين أكرموني وشرفوني بانتخابهم لي في هذا المجلس الموقر وكل أبناء هذا الوطن الذين يأملون في حياة كريمة، وأرجو من الله التوفيق.

وقد عملت بهذه القاعدة منذ سنة 2001 غير أن صوتي لم يتعد مداه هذه القاعة وحتى عندما اختلط صوتي مع الأصوات الراضة للتجاوزات لم يزد ذلك

بضعيفي الدخل بالنسبة للإيجار، لكننا لحد الآن ننتظر، سيادة رئيس الحكومة هل هذا الإجراء سيكون في قانون المالية التكميلي القادم أو غيره، إننا ننتظر وكثير من فئات الطبقة المتوسطة تنتظر مثل هذا الإجراء المعلن عنه في البرنامج.

هناك نقطة أخرى - سيادة رئيس الحكومة - تتعلق بالطريق السيار فحسب الأرقام التي أعطيتونا فقد تم إنجاز 50 كلم في سنة 2004، وحسب وعدكم فسوف ننهي من إنجاز هذا الطريق في 2009 بمعنى أننا يجب أن ننجز كل سنة أكثر من 200 كلم، فهل نملك في رأيكم سيادة الرئيس، الإمكانيات التي تتيح لنا فعلا تحقيق هذا الحلم الذي سيكون شريانا مهما لتنميتنا الاقتصادية؟

هناك نقطة ما قبل الأخيرة، سيادة الرئيس، تتعلق في الحقيقة بعلاقة الحكومة مع البرلمان، وهذا التماس ولفت انتباه نريد اهتماما بأسئلة أعضاء المجلس لأننا في بعض الأحيان - سيادة الرئيس - نتلقى إجابات بعدم الاختصاص بمعنى أنه إن طرح سؤال على وزير يجيب بأنه غير مختص ونحن نعرف أن الحكومة متضامنة، وفي بعض الأحيان فإن صاحب السؤال يطرح سؤالاً يكون اختصاصه متوازنا بين وزارتين أو غير محدد بالضبط وفي هذا المجال أقول يجب أن تتخذ الإجراءات حتى يجاب عن سؤال عضو البرلمان من طرف الحكومة خصوصا عندما يكون المجال غير دقيق.

أما النقطة الأخيرة، لم أجد أي إشارة في بيان السياسة العامة للبحث العلمي، نعم هناك كلام عن المجهودات الضخمة التي بذلت في مجال الخدمات الجامعية والتعليم العالي بصفة عامة ولكن رغم أهمية البحث العلمي وما توليه الحكومة والسيد الرئيس من أهمية لهذا الموضوع المهم فإنه لا توجد تماما أي إشارة لهذا الموضوع؛ أشكركم على حسن الإصغاء.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد لزاهري بوزيد، أما السيدة زهرة ظريف بيطاط فقد تقدمت بتدخل مكتوب سوف نمكن السيد رئيس الحكومة من الاطلاع عليه ثم

جر كل هؤلاء المتورطين إلى السجن؟ ألم يكن من الأفضل اتخاذ الاحتياطات اللازمة في الوقت المناسب لتجنب هذا السرطان، وأذكر أولاً دور الدولة بكل مؤسساتها والأحزاب في اختيار المسؤولين على كل المستويات معينين كانوا أم منتخبين، أيعقل في بلد خريجو جامعاته يعدون بالملايين أن تسند فيه المسؤوليات في بعض الحالات إلى أشخاص لا يفرقون بين وثيقة وأخرى ولا بين ميزانية التسيير والتجهيز ومن لا يفرق بين المال العام والخاص؟!

ثم أين هو التوازن المؤسسي على المستوى المحلي والوطني الذي يكبح كل تصرف مخل بالقانون؟ لقد أطلقت يد الولاة وتريدون إطلاقها أكثر في تسيير الشؤون العامة للدولة بمحاولة سن قانوني الولاية والبلدية في صورة صك على بياض للولاة وكأنهم أكثر علما وأمانة من غيرهم، وتناسينا أنهم من أبناء هذا الشعب يتأثرون بإيجابياته وسلبياته، فاعلموا أن ذلك لن يزيد بعضهم إلا تجبرا وفسادا ويكون الخاسر الأكبر هو الوطن.

السيد الرئيس،

إننا نسمع عن تخصيص حوالي 55 مليار دولار تصرف خلال السنوات الأربع القادمة رغم أن تقييم مدى تنفيذ برنامج الإنعاش الوطني السابق لم يتم لحد الساعة، ومن حقنا أن نسأل كذلك هل أوجدتم الأطر القانونية والبشرية للإشراف على تنفيذ هذا البرنامج الضخم؟ فالكثيرون بدأوا ينشطون بالظفر بأكبر قدر من الغنائم لأن المناخ العام أصبح في بعض الأحيان مناسبا لكل التجاوزات وعليكم أن تتأكدوا بأنفسكم.

وفي الأخير أطلب السيد رئيس الحكومة والطاقتم الوزاري بـ:

أولاً: إنشاء توازن حقيقي لمؤسسات الجمهورية على المستوى المحلي والمركزي لجعل حد لهذا الفساد الواقع يوميا في الكثير من المصالح وزرع ثقافة الدولة وذلك بالاعتماد على الكفاءات المخلصة والكفوة وليس على آكلي فتات الموائد وضاربي الطبول في كل الأعراس وهم كثيرون.

ثانياً: تدعيم وتشجيع مصالح الرقابة والتحقيقات

بعض المسؤولين إلا تجبرا وكبرياء. أما لماذا؟ فسأترك ذلك لمن يهمهم الأمر.

السيد الرئيس،

إن دولة الحق والقانون هي التي تبنى على المؤسسات القوية بقوانينها وبرجالها الساهرين على كرامة وأمن مواطنيهم وممتلكاتهم، غير أن حالنا عبر مختلف جهات الوطن يظهر واقعا مخالفا لذلك إذ مازال بعض المسؤولين يخافون من مؤسسات قوية ويعملون جاهدين على بقائها في غرف الإنعاش، ويعتبرون كل رأي لا يسبح بالثناء عليهم يجب القضاء عليه فنحن العرب مازلنا نعامل الرأي والفكر على أساس أنه جرم وكأن الوطنية وحرية الرأي حكر على فئة دون أخرى، وما نشاهده يوميا من تصرفات تسيء لهذا الوطن لخير دليل على ذلك.

ومن واجب الدولة ومؤسساتها أن تعمل على نصر الثقافة السليمة في المجتمع وليس إرساء وإشاعة الرداءة ومثال ذلك ما نشاهده وما نسمعه عبر وسائل الإعلام واستبدال جو المحبة والأخوة والتكافل الاجتماعي واحترام الكبير والعطف على الصغير بجو البغض والحسد والانتقام من كل شيء.

السيد الرئيس،

إن كل شعوب العالم تتنافس اليوم في العلم وعدد الاختراعات إلا في الجزائر، فالكل تقريبا أصبح يتنافس على نهب أموال الدولة وكيف يتحايل على القانون للربح السريع دون جهد يذكر، فالكثيرون فقدوا كل وازع ديني أو أخلاقي وأمام هذا المنطق المقلوب مازال أمام الجزائر شوط كبير تقطعه للخروج من النفق وهذا ليس تشاؤما أو إنقاصا من عزيمة الرجال المخلصين الذين هم كثيرون والذين عملوا في كل الظروف لتبقى الجزائر واقفة رغم كل المحن بل هو تنبيه بأن الوضع العام ليس على ما يرام ويتطلب من هؤلاء المخلصين جهدا أكبر وتضحيات يومية ومستمرة.

إن ما تنتقله وسائل الإعلام يوميا من سطو على المال العام لم يكن ليحدث لو أن كل مؤسسات الدولة كانت تؤدي دورها في شفافية وبكل صرامة، ومن حق كل واحد في هذه القاعة أن يسأل ما الفائدة من

– على المستوى الدبلوماسي: نسجل بكل فخر عودة الجزائر على الساحة الدولية سواء مغاربيا أو عربيا أو إفريقيا وكذلك على المستوى الأوروبي وعلى مستوى القارة الأمريكية.

– وعلى مستوى تعزيز الأمن والاستقرار: نسجل كذلك ما تحقق في مجال القضاء على جذور الإرهاب واستئصاله الكلي بفضل التضحيات الجسام لقوات الأمن ورجال الدفاع الذاتي وعلى رأسها الجيش الشعبي الوطني وبفضل السياسة الحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية بداية بالوثام المدني إلى المصالحة الوطنية التي ندمعها والتي سيدعمها بلا تردد الشعب الجزائري برمته! في هذا الصدد ننوه كذلك بمجهودات الحكومة وكذا النتائج التي توصلت إليها في حوارها مع حركة العروش والتي بفضلها عادت الطمأنينة للنفوس في ربوع وطننا العزيز.

– وعلى مستوى استكمال بناء دولة الحق والقانون: نسجل بكل اعتزاز استرجاع مصداقية الدولة وترسيخ مؤسساتها وتجسيد الحكم الراشد من خلال إصدار قوانين محاربة المخدرات والمؤثرات العقلية وتبييض الأموال والرشوة والمساس بالعمران، وكذا من خلال المبادرات الملموسة والمشجعة لمكافحة الفساد واختلاس الأموال العمومية وتحويل الأراضي الفلاحية بما في ذلك كل المبادرات التي اتخذت لعصرنة الجزائر سواء فيما يتعلق بإصلاح المنظومة التربوية بصفة عامة أو التعديلات التي أجريت على قانون الأسرة ومختلف التدابير التي اتخذت لدعم قطاع العدالة وقطاع الإدارة والمرافق العمومية والقطاع المالي والبنوك... إلخ.

سيدي الرئيس،  
إن هذه النتائج الإيجابية جدا تتطلب كذلك ضرورة اتخاذ إجراءات أخرى تهدف لتحسين الواقع الاجتماعي للعمال عموما وعمال الوظيف العمومي على الخصوص وبهذا الصدد فإننا نؤكد على ضرورة الإسراع في إصدار القانون الأساسي العام للوظيف العمومي، وبالتأكيد فإنه بصدور هذا القانون ستتبعه القوانين الخاصة لمختلف أسلاك الوظيف العمومي ولعل من أهمها القانون الخاص بعمال التربية.

خاصة مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية وتدعيم جهاز العدالة بالإمكانات المادية والبشرية الكفؤة حتى يتم القضاء على المظالم.

ثالثا: إعادة فتح ملف الإطارات الذين تم إقصاؤهم من طرف والي ولاية البليدة سابقا ظلما وعدوانا، لأنهم رفضوا الظلم وحاولوا الاحتماء بالقانون.

رابعا: وضع مقاييس جديدة في التكفل بفئة الفقراء والمعوزين ومطالبة وزارة التشغيل والتضامن الوطني بالكف عن تسيير المال العام بالأساليب الفلكورية وإطلاق الوعود المجانية في كل المناسبات واحترام كرامة المواطنين عامة والشباب خاصة.

خامسا: فيما يخص الاستثمار تقوم الدولة بمجهودات كبيرة لمحاولة جلب الاستثمار الأجنبي وتقدم لذلك كل التسهيلات اللازمة ومع ذلك لا يأتي منه إلا القليل وبالمقابل نجد المستثمر الجزائري يعاني يوميا عراقيل لا تعد وتكسر كل قواه وتحطم إرادته من طرف المؤسسات الرسمية للدولة وكل الناس تريد...

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد صالح بوتلحيق،  
الكلمة الآن للسيد العمري أحمين.

**السيد العمري أحمين:** بسم الله الرحمن الرحيم.  
سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد رئيس الحكومة الفاضل،  
السادة معالي الوزراء،  
زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة،  
السادة الحضور،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
سيدي الرئيس،

مما لا شك فيه ولا جدال أن سنة 2004 تعتبر بالنسبة للجزائر وللشعب الجزائري سنة عظيمة بالنظر للمنجزات التي تمت على كافة الأصعدة تحت القيادة الرشيدة لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ولا يسعنا هنا إلا أن نسجل بكل إيجابية ونتمن ما تحقق من أشواط ملموسة من طرف الحكومة والمجسدة فيما يلي:

من هذه الآفة الخطيرة، إلا أنه يجب الإشارة إلى مسألة طبيعة مناصب الشغل التي أنشئت فأغلبيتها تبقى مؤقتة وظرفية وبالتالي فهي هشة ولا تضمن دخلا متواصلا.

سيدي الرئيس،

نعيد ونؤكد أن ما تحقق من إنجازات يشكل نقلة نوعية كبيرة في المسار التاريخي للجزائر نحو مكانة مواتية في العولمة ونحو العصرية والرقى الاقتصادي الاجتماعي، الكل تحت الرعاية الحكيمة لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وبدعم قوي من التحالف الرئاسي الذي نتمنى له الدوام والابتعاد عن كل المزايدات والحسابات السياسية الضيقة خدمة لوطننا العزيز.

سيدي الرئيس،

ما أنجز عظيم وعظيم جدا وما نحن مقبلون عليه في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة ما بين 2005 و2009 هو كفيل بتحقيق هذه الانطلاقة وكل التحديات المنتظرة؛ لكن تبقى تحديات أخرى كبيرة وكبيرة جدا، إنها تحديات تطبيق عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبناء صرح الاتحاد المغربي إلى آخره؛ وإن هذه التحديات تستلزم فيما تستلزمه توجيه الأموال للقطاعات المنتجة الحقيقية المولدة للثروة ومناصب الشغل وترشيد الإنفاق لتفادي التبذير والإسراف ومحاربة الاقتصاد غير المنظم وكل أشكال الغش والفساد.

– تعميق الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية وبالأخص إصلاح المنظومة التربوية والمصرفية ومنظومة الضرائب.

– تحقيق كل هذا مرتبط بتعميق الحوار الاجتماعي وتجسيد العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الأخير أشكركم جميعا على حسن الإنتباه والاستماع، وفقنا الله وإياكم لخدمة وطننا العزيز والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد العمري أحمين، لقد تقدم السيد علي سعداوي بتدخل مكتوب سوف يمكن من مضمونه السيد رئيس الحكومة ويرد عليه في

– على المستوى الاقتصادي: فإننا نثمن عاليا النتائج المحققة من ناحية استرجاع وتدعيم التوازنات الاقتصادية الكلية والنتائج الإيجابية المسجلة على مستويات النمو وارتفاع الناتج الداخلي الخام وانعكاساتها على الجانب الاجتماعي، إلا أنه من باب النقد الإيجابي والبناء من أجل المضي أكثر نحو المزيد من الانتصارات سوف نقدم هذه المجموعة من الملاحظات:

(1) يجب الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يزال هشاً وعرضة للتقلبات الدولية بحكم استمرار ارتباط معدلات النمو المحققة بالخارج وأساسا بأسعار المحروقات؛ وكذا ارتباطه بصفة هامشية بالفلاحة التي هي تخضع بدورها للأحوال الجوية أساسا.

كما أن وضع القطاع الصناعي يبقى مخيفا أمام تراجع مؤشرات الإنتاج الصناعي ومؤشر استخدام الطاقة الإنتاجية. كل هذا مع استمرار التبعية شبه المطلقة للاقتصاد الجزائري للواردات وتنامي فاتورة الاستيراد وأساسا المواد الغذائية والأدوية.

(2) رغم المجهود الإنفاقي والاستثماري الضخم في كل من قطاع الفلاحة والأشغال العمومية والبناء ومجالات الاستثمار الأخرى وهو المجهود والتوجه الذي ندعمه بكل قوة وندعو لتسيقه إلا أن ذلك يدعونا لتقديم بعض الملاحظات:

أ – بالرغم من أهمية المبلغ المخصص للاستثمار لسنة 2004 والمقدر بـ 1175,4 مليار دينار إلا أنه وكما تشير الوثيقة فإن 44,51% منها وجهت للاستثمار الفعلي أما الباقي فقد وُجّه للتجهيز.

وما يمكن تسجيله أيضا، أنه من مجموع هذه الاستثمارات الفعلية فإن قطاع الصناعة لم يحصل سوى على نسبة 14,26%، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع الصناعة التقليدية فلم تتعدّ نسبته 15,38%؛ هذا الأمر يجعلنا نؤكد على ضرورة إعطاء أهمية قصوى للاستثمارات المنتجة المولدة للثروة ومناصب الشغل الدائمة.

ب – فيما يتعلق بالبطالة: يجب التنويه المطلق أن ما حقق يدفع للتفاؤل إذا ما استمر المجهود الاستثماري وإذا ما سطرت سياسة متكاملة للتقليص

ولا تزال ثلاثة أشهر أخرى؛ إذن تكلفة هذه المادة والتي نعتبرها هامة جدا في هذه الفترة، كل واحد منا يعرف ما هي قيمتها وما هو سعرها الذي ليس بإمكان المواطن الموظف تسديده، فما بالك المواطن البطال! كذلك تكلفة تذكرة السفر من ولاية إيليزي ومن ولاية تامنراست إلى العاصمة أو إلى مختلف ولايات الوطن؛ أصبح حتى المدير على مستوى الولاية غير قادر، بحيث أصبح يتنقل عبر الطريق وبواسطة الحافلة! فلا يمكن لأحد منا أن يتصور أنه من ولاية إيليزي إلى الجزائر العاصمة وصل مبلغ التذكرة إلى 20.000 دج ذهابا فقط! نتساءل هنا كيف بإمكان رب عائلة متكونة من ستة أطفال أن يزور ذويه في فصل الصيف؟! يعني بالنسبة للأشخاص القاطنين بالجنوب.

أمر آخر، متعلق بالمؤسسات المالية والتمثلة في البنوك والتي اتفق الجميع على أن كل بنك أصبح جمهورية! أصبح دولة! يعني أنه لدى كل بنك إجراءات خاصة، أي وبالرغم من التعليمات المتكررة والصادرة من طرف السيد رئيس الحكومة ووزير القطاع المعني، أصبح الشباب بخصوص (IANSEJ) بعدما انتظروا 05 سنوات أو 8 ينتقلون من بنك إلى آخر والأمور تسير بطريقة يعرفها كل واحد منا!

موضوع آخر كلفني به مواطنو ولاية إيليزي والمتعلق بالبيئة، بحيث نجد أنه في كل صائفة يقتل أكثر من 40 أو 50 جملاً بسبب مستنقعات المؤسسات البترولية المتواجدة بشمال ولاية إيليزي أي دائرة عين أمناس!

تتراكم بهذه المستنقعات مواد كيميائية سائلة وهي غير محمية، تتسرب في المناطق الرعوية، وبالنظر لخطورتها نجد أن الشركات الأجنبية قد اتخذت احتياطاتها أما شركتنا الوطنية فحدث ولا حرج؛ تتكرر هذه الظاهرة كل صائفة، حوالي 40، 50، 60 إلى 100 جمل يموت! وللأسف لا أحد يحرك ساكنا.

شيء آخر، معمل تكرير البترول المتواجد بعين أمناس والذي انتهت به الأشغال عام 1980 نجده الآن متوقفا ولا أحد يدري ما هو سبب توقفه، رغم الخدمات الكبيرة التي كان يقدمها للولاية وللدول

حينه والكلمة الآن للسيد سيدي إيكناوي.

**السيد سيدي إيكناوي:** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.  
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد رئيس الحكومة،  
معالي الوزراء،  
زملائي، زميلاتي،  
الإخوة الحضور.

تتمحور مداخلتني في هذه الجلسة أساسا على مجموعة من النقاط تعاني منها ولاية إيليزي وتتمثل فيما يلي:

1 - شبكة الطرقات: معروف عن شبكة الطرقات بولاية إيليزي انطلاقا من الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين ولاية ورقلة وولاية إيليزي مرورا بعين أمناس إلى جانت، يشهد تدهورا؛ يعني تكاد تنقطع حركة المرور به، إنها غير مقبولة بتاتا، وكذلك الطريق الوطني رقم 53 الرابط بين عين أمناس والدبداب الذي تم إنجازه سنة 1990 أو 1995 أصبح اليوم غير قابل للاستعمال وكذلك الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين إيليزي وجانت الذي أصبح كذلك غير قابل للاستعمال ويعود السبب في هذه الحالة إلى أن المسافة بين مدن ولاية إيليزي شاسعة جدا وهذا معروف، ووسائل الإنجاز منعدمة فعندما تستفيد الولاية في إطار إنجاز مشاريع طرق سواء أكان طريقا وطنيا أو طرقا ولائية أو بلديات، وسائل الإنجاز بها منعدمة، تكاد تحتكر المؤسسات الموجودة في الولاية التي تحوي على (Un grand plan de charge) والتي تصبح وتيرة إنجاز المشاريع بطيئة جدا وكذلك المؤسسات التي تأتي ربما من ولاية إلى أخرى لا يمكنها المجيء من أجل إنجاز مسافة 100 أو 200 كلم أو 50 كلم لأن تكلفة نقل العمال ونقل قاعدتها لكي تحط في هذه الولاية تكلفها أكثر من مبلغ المشروع.

فيما يخص النقطة الثانية والتمثلة في تسعيرة الكهرباء والتي تطرق إليها كل الإخوة الزملاء وهم مشكورون على ذلك فلا يخفى على أي واحد منا أن موسم فصل الصيف قد بدأ عندنا منذ ثلاثة أشهر

يوجد كذلك مشروع آخر يتعلق بـ 35 مسكن تمت معاينته من طرف الهيئة التقنية (CTC) لمرتين وقد أثبتت المعاينات عدم صلاحية هذه السكنات، وبالرغم من هذا لا تزال 35 عائلة تسكنها وهي مهددة بالخطر إن لم أقل بالموت! ولم ترفع أية شكوى بهذا الشأن إلا منذ أيام بناء على اتصالات بعض المنتخبين المحليين والوطنيين!

يوجد أيضا مشروع 30 مسكنا بصور الغزلان، وعندما نتكلم عن الكمية نجدها قليلة بالنظر للمئات أو الآلاف فنحن نتكلم عن 20 أو 50 مسكنا لم ينطلق بها الإنجاز منذ سنة 2003 رغم تسديد المبالغ المالية من طرف المستفيدين!

هناك مشروع 160 مسكنا بمدينة عين بسام ألغيت منه 8 سكنات بدون دراسة بحجة عدم صلاحية الأرضية، إعطاء الهيئة التقنية ملاحظة سلبية لهدم ثمانية سكنات أخرى التي أنهى بها الإنجاز، وفيما يخص دائرة القادرية التي تحوي على 900 مسكن لم يتم توزيع أي مسكن بها إلى يومنا هذا.

تحويل بعض البرامج السكنية الاجتماعية إلى إعادة الإسكان مثلا 50 مسكنا بعين بسام خرقا للإجراءات القانونية ولا سيما المرسوم رقم 98-42 وهذا تهربا من المسؤولية وتهربا من دراسة الملفات، هذا من جهة ومن جهة أخرى توزيعها كان وفقا للأهواء الشخصية إذ تم توزيعها لفلان ولفلان خفية وتسترا من وراء البرنامج المقرر؛ كما أن عملية توزيع الإسكان لم تتم في إطار الأحياء السكنية فهناك من جيء به من دشرة وهناك من جيء به من دوار وآخر من حي وتم اختيارهم وفق مقياس معين؛ أعيد تسجيل المستفيدين في قائمة جديدة، وقيل هذه هي قائمة إعادة الإسكان! قصد استبعاد المحاسبة ودراسة دقيقة للملفات.

مع الأسف لقد عدنا لمسألة بيع وتوزيع قطع الأراضي لسنة 1994 و1995 إذ ستوزع حاليا قطع الأراضي ذات القيمة العالية بأثمان بخسة في وسط المدينة وتباع لأشخاص معينين. لقد حازها أشباه بعض المقاولين فمنهم ثلاثة أو أربعة قد استولوا على قطع أراضي في وسط ولاية البويرة وحولت قطع

المجاورة، إنه متوقف إلى يومنا هذا؛ يقول البعض يعود السبب في ذلك إلى انجراف التربة (Les argiles gonflantes) ...

### السيد الرئيس: شكرا.

كل الإخوة الذين لم يتسع لهم الوقت لقراءة مضمون تدخلاتهم سوف يمكن منها السيد رئيس الحكومة وسيتم التكفل بها من قبل القطاعات المعنية بالنظر لأهمية بعض الأفكار التي تثار بين الحين والآخر والتي لها علاقة ببرنامج الحكومة. شكرا للسيد سيدي إيكناوي والكلمة الآن للسيد محمد مرابطي.

السيد محمد مرابطي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،  
سيدي رئيس الحكومة،  
السادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي،  
السلام عليكم.

بالنظر إلى بيان السياسة العامة للحكومة وما تفضل به السيد رئيس الحكومة فإننا بصدد مناقشة برنامج طموح وواقعي في بعض الأحيان؛ ولكن بالنظر إلى الواقع المعاش ولا سيما على مستوى الولايات نلاحظ بأن الفرق شاسع وشاسع جدا ولا يمكن بطبيعة الحال أن تتحقق الأهداف المسطرة في هذا البرنامج ومن هذا أقتصر على بعض الملاحظات ولا سيما في ميدان السكن وأخص بالذكر السكن التساهمي وستكون كلمتي موجهة إلى السيد الوزير المعني بالقطاع.

كيف يمكن إنجاز مليون سكن بوتيرة بطيئة جدا وبمتابعة غير موجودة ميدانيا في كثير من الأحيان؟ وأخص هنا بالذكر ولاية البويرة، وأعطي مثلا، يوجد برنامج يتعلق بالسكن التساهمي لسنتي 2003-2004 تم إنجاز 1200 سكن أي بنسبة مئوية تقدر بـ 66,8% ويرجع هذا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية القديم فماذا يقال عن البرنامج الجديد الذي لم ينطلق أصلا؟



التعليلة الأخيرة التي منحت الجهاز الإداري سلطة مراقبة...

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد مرابطي والكلمة الآن للسيد محمد مدني حود موسىه.

**السيد محمد مدني حود موسىه:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله وبه نستعين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سيداتي، سادتي أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السادة والسيدات أعضاء أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

الحمد لله والشكر لله، إن الإرادة السياسية في الجزائر قوية وقد بلغت مداها، وهي تتعزز كل يوم انطلاقا من سنة 1990 مرورا بالوثام المدني والمصالحة الوطنية وما تحققت من إنجازات أمنية انعكست إيجابيا على المواطن الجزائري بالراحة والاطمئنان وما حققتة من انتصارات في المحافل الدولية إذ استرجعت المكانة اللائقة للجزائر، مما يعطي للجزائر الموقع الذي تستحقه، هذا بفضل الجهود التي يبذلها فخامة السيد رئيس الجمهورية وهو في تسابق مع الزمن وإذا كان الأمر كذلك في العهدة السابقة فإن العهدة الحالية انطلقت معززة بما هو أقوى وهي ما تزال تخطو خطوات عملاقة في كم من مجال وعلى كم من صعيد، ذلك ما ظهر على الخصوص في مستوى الدبلوماسية الجزائرية وتراجع المديونية الخارجية على وجه الخصوص.

سيدي الرئيس،

إن ما يسود المجتمع الجزائري حاليا وما يشغل باله هو إلغاء مادة الشريعة الإسلامية والتقليل من حجم الساعات لتدريسها وإضعاف معاملها إلى جانب مادة التاريخ التي لها نفس الأهمية في المجتمع الجزائري.

أخرى بحيث كانت مخصصة للتجهيزات العمومية؛ مثلا كانت قطع أراضي مخصصة لبناء مستوصفات أو مصحات طبية وبيعت في إطار ترقوي ومنحت لمرق لكي ينجز محلات تجارية وسكنات بحيث سيعوض كل رأسماله والفائدة.

وعن الاستيلاء على قطع الأراضي الرفيعة، يلاحظ أنه حتى فيما يخص التصميم الهندسي هو غير لائق يعني وكأن ولاية البويرة محكوم عليها بالاختيار الثالث! لقد اعتدنا على هذا الأمر مؤخرا كما لو أننا نعيش بمنطقة نائية أي معزولة، بالإضافة إلى هذه القضية نلمس مسألة أخرى وهي الإنجاز الرديء في أماكن سيادة الوزير التحقق من ذلك من خلال الوقوف بعين المكان ولدينا ملفات موجودة ومواطنين يشتكون.

توجد لدينا جمعيات بصور الغزلان؛ في إطار البناء التساهمي حضرت ملفا كاملا وجاهزا للإيداع يحوي 30 مسكنا منذ سنة 2003، سددت المبالغ المستحقة وقامت بكل الإجراءات لكن إلى حد الساعة لم تنطلق الأشغال بهذا المشروع بحجة أنه يوجد تعارض وتضارب بين الوكالة العقارية ومديرية أملاك الدولة فيما يخص مسألة تقسيم الأرضية! فإن كان هذا الإشكال يقع في مدة شهر أو شهرين أو قد يصل إلى 6 أشهر فهو ممكن لكن أن يتجاوز 3 سنوات فهذا من غير المعقول، والمواطن دائما في الانتظار.

أكثر من هذا فقد تم تحويل منطقة بصور الغزلان وكانت مخصصة لبناء جسر يربط بين ضفتي الواد وبين حيين سكنيين اختيارا كأرضية من طرف الوكالة العقارية وعلى رأسها السيد مدير الوكالة العقارية وحولت إلى تعاونية عقارية استفاد من خلالها كل المسؤولين بما فيهم الموجودين بالولاية أو على مستوى الدائرة! بالإضافة إلى هذا سيادة الرئيس هناك تجاوزات فيما يخص مسألة تطبيق القانون مثل توزيع السكن الاجتماعي، فبحجة إعادة الإسكان أصبح المواطنون يتسترون من ورائه وفي إطار المحاباة، وهناك أمر خطير أكثر من ذلك - سيادة الرئيس - وهو أن بعض المسؤولين يمنحون هذه السكنات لمن يساندهم فقط، فالحمد لله أنه بصور

النظر في كيفية استغلال هذا الصندوق مراعين انعكاساته الاقتصادية على أجيال المستقبل. أما بالنسبة للمنتخبين الذين اختارهم الشعب ليتولوا تمثيله، وخدمته، فإن دورهم أصبح الآن في تراجع كبير في مسؤولياتهم وذلك بسبب سحب البساط من تحت أرجلهم.

أمام هذه القضايا وأخرى غرضنا عنها الطرف لضيق الوقت وليس من باب عدم الذكر، أين يكمن الخلل؟ المال متوفر والأجهزة التنفيذية مطالبة بأخذ التدابير اللازمة. أخيرا ومرة أخرى...

**السيد الرئيس:** لقد قلت أخيرا، إنتهى، شكرا للسيد محمد مدني حود مويسه والكلمة الآن للسيد محمود خلاف.

**السيد محمود خلاف:** بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي الرئيس المحترم، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، الزملاء، أسرة الإعلام.

أولا نشكر السيد رئيس الحكومة على تقديمه لبيان السياسة العامة؛ أما فيما يخص برنامج الحكومة الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وتمت المصادقة عليه من طرف الشعب في 08 أفريل 2004، فبإدارة هذا البرنامج موجودة في الأرض وعلى هذا الأساس كنت قد استمعت إلى بعض الزملاء وكأنهم موجودون خارج الوطن ولا يدركون ما هو موجود على الأرض وفي كل ولايات الجزائر.

لقد أنجزت عدة جامعات في هذه الفترة وهناك المئات من الثانويات وآلاف المدارس الابتدائية ومرافقها وتم تشييد عدة طرقات وأخص بالذكر المجال الفلاحي وبالضبط برنامج صندوق الضبط للتنمية الفلاحية الذي أعطى مردودا لا بأس به وبالرغم من صعوبة الانطلاقة لكنه يبشر بالخير ونطالب باستمرار هذا البرنامج، نجد ربما بعض

سيدي الرئيس،

إن الإقبال على مثل هذا العمل والجزائر مقبلة على مسعى المصالحة الوطنية وعلى العفو الشامل، أمر من شأنه أن يقلل من التصالح ويفسد عرس المصالحة الوطنية، يبدو من خلال الإقدام على مسعى المصالحة الوطنية الذي نادى به فخامة السيد رئيس الجمهورية، يلزمنا التراجع على ما اتخذ من قرارات في شأن هاتين الشعبتين اللتين هما أصل بناء الشخصية الوطنية، وبناء الوحدة بين أفراد الشعب الواحد.

سيدي الرئيس،

على الرغم من الجهود المبذولة في ميدان الإنعاش الاقتصادي والأغلفة المالية المرصودة لهذا الغرض إلا أن هذا المجهود، لم يظهر له أثر على المستوى الداخلي، إذ إن المستوى المعيشي للفرد الجزائري في تدهور مستمر، فالبطالة مازالت تنخر المجتمع الجزائري وتتوسع بين أفراده والسكن لم ينجز بوتيرة تتماشى ووتيرة نشاط فخامة السيد رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس،

فبالرغم من أننا في بحبوحة مالية غير أن هناك مسائل حيوية وحتى الضرورية منها مازالت تشغل المواطنين في الولايات لا سيما في الجنوب التي يعاني أهلها من غلاء أسعار فواتير الكهرباء وهي ليست امتيازا في الجنوب بل ضرورة بالنظر إلى الظروف الصعبة وخاصة في فصل الصيف أين لا تقل درجة الحرارة عن 48 درجة فوق الصفر أحيانا. فلا بد من معالجة الوضع وإمكانية معالجته ليست مستحيلة، ثم إذا جئنا إلى الحديث عن النقل والمواصلات فإننا نلاحظ أن مشروع السكة الحديدية الرابط بين تفرت، حاسي مسعود، ورقلة. لا يرى الضوء وهو متوقف منذ زمن طويل.

سيدي الرئيس،

أما بالنسبة لصندوق الجنوب الذي وضع من أجل تنمية المناطق الجنوبية، فقد تم تمييعه باستعماله في مشاريع أخرى تافهة كما تم توسيع الاستعمال إلى مناطق أخرى في الشمال، وهذا بقرار من الحكومة السابقة، لذا سيدي رئيس الحكومة نرجو منكم إعادة

النقائص وهذا أمر طبيعي عند الشخص الذي يعمل، لكن الشخص الذي يرفض فكرة أنه قد يخطئ أو تشوبه نقائص فهو الشخص الماكت ببيته ولا يعمل! لكن هناك بعض الملاحظات وخاصة في مجال المحافظة على تطبيق هذا البرنامج والصرامة في العمل والجودة في إنجاز هذه المشاريع فلا بد علينا أن نعتني بالإطارات التي تشرف على هذه المشاريع في الأرض وأعني بهذه الإطارات المحلية الموظفين، إطارات المصالح التقنية في جميع المجالات بالنسبة للأشغال العمومية، البناء والتعمير، إطارات الري، إطارات الفلاحة لأن هؤلاء الإطارات هم الذين يتابعون العمل ويتابعون هذه المشاريع.

نطالب بتحسين وضعهم وأضرب مثالا في هذا المجال، هنالك مشاريع في عدة قطاعات وقيمة هذه الأخيرة تقدر بالملايير من السنتيمات ومتابعتها من اختصاص مهندس أو تقني سامي في أي ميدان لا يتعدى راتبه 20.000 دج أو ربما 15.000 دج! هذا الأمر الذي يجعلنا نحن الجزائريين نقول الواقع، ترسانة القوانين موجودة ولكن الأشخاص المشرفين على تطبيق هذه القوانين يجب كذلك الاعتناء بهم لكن يبقى السؤال مطروحا، نعتني بهم وخاصة من الناحية المادية إذ يجب أن نحصن هذه الإطارات بحفظ كرامتهم كما قال أحد الزملاء قبلي.

سيدي الرئيس،

أجأ إلى بعض الملاحظات وانشغالات مواطني ولاية خنشلة؛ إنها ولاية فتية ومن بين الولايات القلائل اللواتي حافظن على ما أنجز من قبل تدمير الإرهاب الأعمى لها وكل ما أنجز تمت حمايته من طرف أبنائها، ولهذا نطالب سيدي الرئيس اليوم بتدعيم هذه الولاية رغم التدعيم الحالي الموجود والذي يسري في أحسن الظروف ولكن نريد تدعيما آخر وخاصة في المجالات الأساسية مثل الطرقات رغم أننا نلمس حقيقة التدعيم في مجال الطرقات ولا ننكر هذا ولكن نخص الطرقات البلدية والولائية.

أنتم تعلمون بأن أغلبية بلديات الوطن عاجزة ولا مدخول لها، لهذا أسندت نسبة معينة من إنجاز الطرقات البلدية والولائية - في الآونة الأخيرة - إلى

الصندوق الوطني للطرقات.

نطالب بالتدعيم أكثر، لماذا الطرقات؟ لأنها تساهم أكثر في استقرار المواطنين في الأرياف؛ بما أن لهذه الأرياف مشاريع هامة حاليا في الجانب الفلاحي وحتى الكهرباء الريفية فإنها قد عممت بنسبة 95%، أظن أنها على المستوى الوطني قد وصلت إلى أدغال الجزائر تقريبا، وعلى هذا الأساس فإن الشريان الأساسي للمواطنين هو الطرقات وألح في هذا المجال.

أما فيما يخص المجال الثاني ألا وهو النقل وبالتحديد مجال خطوط السكك الحديدية مثلا نجد بمدينة خنشلة خط للسكة الحديدية فقد تواجد قبل الثورة وما بعد الاستقلال إلى غاية بداية السبعينيات؛ وفي البرنامج الأخير للإنعاش والنمو الاقتصادي لم تبرمج في هذا...

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمود خلاف، الكلمة الآن للسيد محمد ميساوي.

**السيد محمد ميساوي:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات معالي الوزراء،

السادة والسيدات زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السادة والسيدات أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في الحقيقة كانت لدي ملاحظة وددت طرحها لكن طمأنني بخصوصها السيد وزير الفلاحة وهو مشكور على ذلك.

لكن لدي نقطة أخرى سأضيفها؛ لقد كانت معي وصية من الفلاحين والموالين أبلغتها وزير الفلاحة مشكورا.

سيدي رئيس الحكومة،

إن برنامج بيان السياسة العامة الذي تقدمت به الحكومة في الحقيقة قد صادقنا عليه كبرنامج في سنة 1994 وهو منبثق من برنامج السيد رئيس

الجمهورية الذي صادقنا كذلك على برنامج سنة 1994 فقد لبسنا القميص ولسنا من الأشخاص الذين يبدلون أقمصتهم، ولازلنا ندافع عن برنامج رئيس الجمهورية حتى بالرصاص، لقد قلناها ونحن الآن نحمد الله والحكومة بدورها مشكورة على الإنجاز الذي حققته ولسنا بالناكرين له.

كانت الجزائر فوق بركان، لقد خرجنا من الأزمة منذ سبع أو ثماني سنوات وأنا أشكر الأشخاص الوطنيين والجيش الوطني والأمن والدرك الوطني والمجاهدين المسنين البالغة أعمارهم 80 سنة الأبطال الذين رفعوا سلاحهم من أجل الجزائر كما رفعوه أثناء الحرب وأبناء المجاهدين وأبناء الشهداء، لا ننسى رجال الأمن وما تركوه لنا من يتامى وكذا المجاهدين ورجال الجيش الوطني بحيث رملت زوجاتهم وشرذ أبناءهم، يجب أن نكون واقعيين فنحن لا نملك خاتم سيدنا سليمان فلما أردنا فعل شيء ننجزه في حينه، يجب أن نعترف بالحقائق.

حقيقة نقولها فيما يخص ولايتنا؛ فيولاية المسيلة بلديات لا يصلها الماء عكس ما هو ملاحظ اليوم، دشرة بها عشرة منازل فبمجرد فتح الحنفية يسيل الماء.

فيما يخص قطاع الفلاحة؛ كنا نستورد الخضر من الخارج لكن بالنظر لمنتوج التفاح والإجاص الموجود بولاية المسيلة لا نكاد نجده حتى في أوروبا ولم يجد الفلاحون من يشتريه، نقول الصراحة، أتمنى أن يستورد المستثمرون تفاحنا، نتكلم الواقع.

عندما تقدم السيد رئيس الجمهورية ببرنامج أشاد بالمصالحة الوطنية وقلنا له نعم، قال المحسوبة قلنا نعم، فنحن بصدد البحث عنها، أظن أننا اليوم وكجزائريين والعدالة جزائرية نذكر كلمة «حملة» فأنا أقرأ بالجرائد هذه الأيام الأخيرة عبارة حملة ويتكلم المواطنون عنها، اليد النظيفة لا تقطع أما غير النظيفة فيجب استئصالها، لماذا نغضب فلا رجعت يد من مدها سارقا!

في يوم مضى كان الرجال يغتالون تاركين وراءهم أبناءهم وأموالهم، آخرون كانوا يهتمون بالبنزسة وكانوا يساهمون في إحلال الفوضى، يريدونها فعلا

لأنهم قد نجحوا من خلالها. أقول إن برنامج رئيس الحكومة منبثق من برنامج رئيس الجمهورية الذي زكاه الشعب بنسبة 85%، وأنا من أسرة الفلاحين أقول نحن معه ونسانده في السراء والضراء وفي محاربة البنزسة.

أقولها لرئيس الحكومة نؤيدك بالرغم من الكسر الذي أصابنا إثر فترة الإرهاب، لقد أصيب نصفنا كفلاحين وموالين بالرصاص؛ وعندما تريد أن تصل الدولة الجزائرية إلى الحقيقة يقوم أشخاص آخرون بخلط الأمور إنهم الخلاطون أولئك الذين لا أدري إلى أين يريدون الوصول بالجزائر!!

نحن نساند برنامج رئيس الجمهورية وبرنامج هو الحكومة الجزائرية ونحن من الحكومة الجزائرية، العدالة جزائرية والحكومة جزائرية وشكرا.

(تصفيق)

**السيد الرئيس:** طبعاً، يقصد السيد محمد ميساوي المحاسبة وليس المحسوبة؛ شكرا للسيد محمد ميساوي، وبذلك نكون قد استنفدنا قائمة المسجلين للتدخل لهذا اليوم، سوف نمكن السادة رؤساء المجموعات البرلمانية من تقديم تدخلاتهم باسم العائلة السياسية التي ينتمون إليها وبعدها مباشرة سوف نمكن السيد رئيس الحكومة لكي يرد على مختلف الأسئلة والانشغالات ويسلط الضوء على الجوانب التي لم يتعرض لها في عرضه أو لم يأت في البيان الذي وزع عليكم.

طبعاً سوف نستأنف جلسة يوم الغد على الساعة التاسعة والنصف صباحاً؛ شكرا للسيد رئيس الحكومة، شكرا للسيدات والسادة أعضاء المجلس، شكرا للسادة والسيدات الوزراء الذين شاركوا من البداية في هذه الجلسة، لرجال الصحافة التحية والتقدير وكذلك لمساعدتي الوزراء؛ رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة**

**العشرين مساء**

## ملحق

1- تدخل كتابي  
للسيدة زهرة ظريف بيطاط  
عضو مجلس الأمة  
بخصوص مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة

السؤال الأول: وضعية الفنان  
تحتفل الجزائر يوم 08 جوان باليوم الوطني للفنان،  
الذي يرمز إلى ذكرى استشهاد الفنان علي معاشي  
رحمه الله، وتستوقفنا هذه الذكرى للتمتع في مساهمة  
الفنان الجزائري في الثورة التحريرية المباركة.  
ونظرا للوضع الصعب الذي يعيشه الفنان  
الجزائري خاصة بعد مأساة البلاد في العقد الماضي  
حيث أصبح هذا الأخير مستهدفا من طرف الإرهاب  
الإجرامي وبالرغم من كل المجهودات المبذولة من  
طرف الدولة إلا أنه لا تزال هذه الشريحة من المجتمع  
في حاجة إلى دعم معنوي ومادي، في ظروف ملائمة  
لا سيما توفير الحماية الاجتماعية للفنان خلال  
مشواره الفني والمهني.  
وعليه نرجو من الهيئات والمؤسسات المعنية  
العمل على إيجاد الحلول المناسبة للتكفل بانشغالات  
الفنانين قصد تمكينهم من التفرغ للإبداع الفني وإعادة  
بعث النشاط الثقافي على المستوى الوطني واستعادة  
المكانة الفنية والثقافية للجزائر في الساحة الدولية.  
السؤال الثاني: الجزائر عاصمة الثقافة العربية  
2007: ستحتضن بلادنا تظاهرة ثقافية هامة تتمثل في  
الجزائر عاصمة للثقافة العربية 2007، ونظرا للبعد  
الدولي لهذه التظاهرة التي من خلاله، استجسد  
العودة القوية للجزائر إلى الساحة الثقافية الدولية،  
والتي تجعل من الجزائر بفعل تنظيمها قطبا ثقافيا  
هاما في العالم العربي.  
وبهذا الصدد، نرجو إبلاغنا بأهم الإجراءات التي  
اتخذت والتي ستتخذ في المستقبل القريب من أجل  
التحضير الجيد لهذه التظاهرة الثقافية الهامة.

2 - تدخل كتابي  
 للسيد علي سداوي  
 عضو مجلس الأمة  
 بخصوص مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة

برفع أسعار المواد الأساسية والحيوية (الكهرباء،  
 الغاز، الماء، .... إلخ).

السيد رئيس الحكومة؛

كيف تنظرون إلى العلوم الإسلامية؟ هل هي مادة  
 من بين المواد فقط وتتعاملون معها على هذا  
 الأساس أم هي دين دولة ومعتقد على الدولة أن تتكفل  
 بتعليمه وتثمينه في النفوس والعقول؟ ونحن وبعد أن  
 كنا ننتظر توسيع دراسة العلوم الإسلامية إلى  
 قطاعات أخرى غير قطاع التربية (التكوين المهني،  
 دور الثقافة، المدارس الخاصة، رياض الأطفال... إلخ)  
 وذلك لضمان المستقبل والابتعاد عن الوقوع في  
 الانحرافات الخطيرة التي عشناها في الماضي قلت  
 ونحن ننتظر توسيع دائرة تدريسها نتفاجأ بالتراجع  
 عنها حتى في قطاع التربية وكلامي وسؤالي هذا  
 ينطبق تماما على التقليص في تدريس ساعات التاريخ  
 والجغرافيا والأدب العربي والمعامل الخاص بهم.

السيد رئيس الحكومة؛

إن العمل بمبدأ التوازن بين جوانب بنود البرنامج  
 المسطر هو سر نجاحه وتسهيله في تجسيده  
 وضمانا لانعكاساته الإيجابية على الجميع وسؤالي  
 لماذا نلاحظ غيابه أثناء تجسيد البرنامج ميدانيا رغم  
 وجوده في البرنامج.

السيد رئيس الحكومة؛

نتقدم لكم بالشكر على اهتمامكم بالهضاب العليا  
 والجنوب من خلال تخصيص أموال لتنمية هذه  
 المناطق إلا أنني أنبه إلى ضرورة تحديد أولويات هذه  
 المناطق عند برمجة المشاريع وأؤكد على أهم  
 ما ينتظره المواطن في الهضاب العليا هو إيصال الغاز  
 الطبيعي والكهرباء لشدة برودة الطقس ولمدة طويلة  
 من السنة وصلت إلى أكثر من (20<sup>0</sup>) في مدينة آفلو

بسم الله والصلاة على رسول الله وعلى آله  
 وصحبه ومن والاه.

– السيد رئيس المجلس الموقر.

– رئيس الحكومة.

– معالي الوزراء.

– أعضاء المجلس.

– أسرة الإعلام والصحافة.

– جميعا السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس المحترم؛

في البداية وبقدر شكرنا إلى القائمين على شؤون  
 وطننا وشعبنا بدءا بفخامة رئيس الجمهورية إلى  
 الطاقم الحكومي إلى الهيئات التشريعية والتنفيذية  
 والقضائية والأمنية على الجهود المبذولة في  
 ترقية وإزدهار الوطن فإنني أقدم وبدرجة أكبر شكري  
 إلى الشعب الجزائري الذي ساهم وما زال يساهم هو  
 أيضا في بناء وطنه والمحافظة على سيادته وإن  
 تطلب ذلك منه الصبر على المعاناة وما أكثرها.

مداخلتي أختصرها في مجموعة الأسئلة التالية  
 والتي يكون منطلقها هو المساهمة في بناء وطننا  
 ورفع الغبن عن شعبنا بعيدا عن كل ديماغوجية أو  
 نظرة سياسية أو حزبية ضيقة.

السيد رئيس الحكومة؛

الأکید أن الطرف القوي في تحقيق المشاريع  
 التنموية التي خصصت لها أموال ضخمة آخرها  
 55 مليار دولار الذي يعادل 4200 مليار دينار جزائري  
 هو الشعب الجزائري خصوصا العامل منه وسؤالي  
 لماذا نلاحظ مزيدا من معاناته المادية والمعنوية  
 ونصارحكم القول بأن ما يردده المواطن اليوم  
 وبمنطلق حبه لوطنه هو أنه إذا كانت ميزانية الدولة  
 لا تكفي لرفع معدل أجرته فلا تلجأ إلى رفع أو السماح

ولاية الأغواط، فمتى تنوي حكومتكم تقديم مشاريع القوانين المهمة منها قانون الولاية والبلدية، والوظيف العمومي وكتاب الضبط في سلك القضاء... إلخ؟ ونقول لكم إن التأخير في تقديمها لا يخدم الدولة والمواطن على حد سواء.

السيد رئيس الحكومة؛

بعد ازدياد تفشي الآفات الاجتماعية وخطورتها المتزايدة فإننا نطرح عليكم السؤال التالي: ماهي استراتيجية الحكومة في القضاء عليها وما مدى التنسيق بين الهيئات المعنية بذلك؟

السيد رئيس الحكومة؛

أخيرا اسمح لي أن أختتم مداخلتني التي جاءت على شكل تساؤلات بمقترح أراه هاما في التخفيف من الضغط الحاصل على الجزائر العاصمة وذلك بـ:

- تحديد أماكن تربصات العمال وفي كامل القطاعات في ولايات غير ولاية الجزائر لأننا نعلم أنه على مدار الأسبوع يدخل الجزائر العاصمة عدد هائل من المعنيين بهذه التربصات ولك أن تتصور عدد السيارات التي تدخل.

- اللجوء إلى بناء وتجهيز المؤسسات التي لها علاقة ضرورية بالمواطن وفي جميع القطاعات خارج الجزائر وبنفس الوسائل والإمكانيات المتوفرة داخل الجزائر منها مثلا بناء مستشفيات جامعية كبرى جهوية حتى تخفف الضغط على مستشفى مصطفى باشا وتخفف الضغط على الجزائر العاصمة.

- تشجيع النقل الخاص بالعمال من مقرات سكناهم وإلى مقرات عملهم ووضع تسهيلات لذلك لأننا نشاهد خروج أكثر من سيارة من كل بيت مما يسبب كثرة الازدحام وأيضا نوصي بالإسراع في إنجاز ميٹرو الجزائر.

السيد رئيس المجلس المحترم؛

شكرا على حسن الإصغاء مع تمنياتنا للجميع النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 03 جمادى الثانية 1426هـ  
الموافق 09 جويلية 2005م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587